مجلة كلية التربية – جامعة بورسعيد العدد (٤٧) – يوليو ٢٠٢٤م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: ٥٣١٩ - ٢٠٩٠ الترقيم الدولي للنسخة الالكترونية: ٣٢٦٨-٢٦٨٢
الموقع الالكترونى : website : https://jftp.journals.ekb.eg

أنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية في ظل تأثيرات العولمة: نحو تصنيف مُقترح

د/ ولاء حسن عبد الرحمن
مدرس التربية المقارنة
كلية التربية – جامعة الإسكندرية

تاريـــخ استلام البحـث : ١٥ / ٥ /٢٠٢٤ م
تاريـــخ قبـول البحـث : ١ / ٧ /٢٠٢٤ م
البريد الالكتروني للباحث :walaa.hassan@edu.psu.edu.eg

DOI: JFTP-2405-1394

المستخلص

شهدت ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية تنامياً مطرداً، ومتشعباً في ظل العولمة، مما نجم عنه تنوع، وتعدد تأثيراتها، وتداعياتها على النظم التعليمية. وفي إطار حالة التشوش المفاهيمي المتمثل في التداخل، والخلط بين المفردات المستخدمة في تناول الظاهرة في أدبيات السياسة، والسياسة التعليمية، والتربية المقارنة مع عدم توفر إطار مفاهيمي شامل يميز بين تلك المفردات المتداخلة، والمتقاطعة في دلالتها بين: نقل، واستعارة، وإعارة، وتعلم للسياسات. لقد أضحى من الضروري لتحقيق فهم دقيق لظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية، من ثم تهدف الدراسة الحالية لتحليل الأطر النظرية المختلفة والتي اهتمت بدراسة تلك الظاهرة، وتحديد أنماطها من خلال أدبيات السياسة، والسياسة التعليمية، والتربية المقارنة، وبناء تصنيف يشمل كل أنماط الظاهرة المتنامية، والمتشعبة، ويميز بين تلك الأنماط، وطبيعة تأثيرها في التعليم. لذا تسعى هذه الدراسة إلى تقديم "تصنيف مقترح" لأنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية في ظل العولمة، باستخدام المنهج الوصفي تضمنت الدراسة تحليل أبرز محاولات تحديد أنماط نقل السياسة التعليمية في أدبيات السياسة، والسياسة التعليمية، والتربية المقارنة، وخلصت الدراسة للوقوف على "بارومترات" Barometers الظاهرة، وتحديد أبعاد تصنيف أنماطها المقترحة، وتعريف تلك الأنماط، وتحديد السمات المميزة لكل منها، وإضافة الأنماط الجديدة التي تم استخلاصها من خلال الأدبيات التربوية المقارنة.

الكلمات المفتاحية:

العولمة والتعليم – أنماط نقل السياسة التعليمية – التأثيرات الخارجية، وإصلاح التعليم _ طيف نقل السياسات التعليمية _ استعارة، وإعارة السياسات التعليمية.

Patterns of educational policies and practices transfer In light of globalization's effects : Toward a proposed classification

Abstract

The phenomenon of transferring educational policies and practices has witnessed a steady and divergent growth in light of globalization, which has resulted in the diversity and multiplicity of its effects and repercussions on educational systems. In the context of the conceptual confusion represented by the overlap and confusion between the vocabulary used in dealing with the phenomenon in the literature of politics, educational policy, and comparative education, with the absence of a comprehensive conceptual framework that distinguishes between these overlapping and intersecting vocabulary in their significance between: policies transfer, borrowing, lending, and learning. It has become necessary to achieve an accurate understanding of the phenomenon of educational policies and practices transfer and the existence of a classification that includes all patterns of this growing and complex phenomenon, and distinguishes between those patterns and the nature of their impact on education. Therefore, this study seeks to present a "proposed classification" of the patterns of transferring educational policies and practices in light of globalization, by analyzing the most prominent attempts to identify patterns of educational policy transfer in the literature of politics, educational policy, and comparative education in order to find out the apparent barometers, determine the dimensions of the classification of their proposed patterns, define those patterns, and identify the distinctive features of each.

Keywords:

Globalization and education; patterns of educational policy transfer; external influences and education reform; the spectrum of educational policy transfer; lending and borrowing educational policies

مقدمة:

ظلَّت قضية نقل السياسات، والممارسات التعليمية أحد أبرز موضوعات الاهتمام في ميدان التربية المقارنة منذ نشأته حتى الآن، كما صارت تلك الظاهرة في ظل العولمة من أكثر الظواهر انتشاراً، وتأثيراً في كل نظم التعليم في العالم أجمع. وعلى الرغم من التسليم بعمومية انتشار الظاهرة في كل النظم التعليمية؛ إلا أنه من المتعذر اعتبار كل أشكالها تحمل نفس التأثير في كل الحالات؛ حيث تختلف الدوافع المحركة لنقل السياسات، والممارسات التعليمية، كما يتنوع حجم النقل، ومدى تأثيره في النظم التعليمية، فضلاً عن اختلاف درجات تقبل المنفذين للسياسات، والممارسات التعليمية المنقولة، وإدراكهم للخصائص المميزة للصيغ، والمبادرات الإصلاحية، والمضامين التربوية التي تنطوي عليها.

وتُشكل قضية نقل السياسات، والممارسات التعليمية خطاً فكرياً تتطور وتنامى عبر مراحل تطور ميدان التربية المقارنة؛ حيث بزغت فكرة الاستفادة من النظم التعليمية منذ نشأة الاهتمام بدراسة نظم التعليم الأجنبية على يد "مارك انطوان جوليان" في أوائل القرن التاسع عشر، ثم أخذت تلك القضية في التطور حتى أضحت تحت تأثيرات العولمة بؤرة الاهتمام البحثي في ميدان التربية المقارنة؛ نتيجة لانتشارها المتزايد، والمتنامي بشكل كبير، ووفقاً لدرجات متفاوتة في النظم التعليمية. وأصبح من المتعذر أن تجد إصلاحاً في نظام تعليمي ما غير متأثر بإصلاحات تعليمية في دول أخرى، وفي ظل انتشار التقييمات الدولية، وترتيبها للنظم التعليمية وفقاً لأداءات الطلاب، بزغت بعض النظم التعليمية مثل التعليم الفنلندي كمصدر أساسي لنقل الممارسات التعليمية باعتبارها الممارسات العالمية الأفضل. (ولاء عبد الرحمن،2023، ص ص. 403- 433)

وفي ظل توسع نشاط المنظمات الدولية مثل اليونيسكو، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية في مجال التعليم، وتقييم نظم التعليم، وتقديم المشورات للنظم التعليمية القومية لحل المشكلات التعليمية من منظور عالمي، وقد دأبت تلك المنظمات الدولية على تقديم حلول تربوية عالمية على الرغم من اختلاف طبيعة المشكلات التعليمية، ومسبباتها على المستويات القومية منها حلول اللامركزية، ونظام الساعات المعتمدة، وتطوير المناهج لتنمية مهارات القرن الحادي والعشرين، وغيرهم من الموضوعات التي أضحت منتشرة في معظم النظم التعليمية في العالم كمرتكزات أساسية للإصلاح التعليمي.

وتأخذ تأثيرات العولمة أشكالا، ودرجات متفاوتة من التأثير في النظم التعليمية، وفي النظام التعليمي الواحد وفقاً لعوامل متعددة تحدد شكل وطبيعة ذلك التأثير. وبدى ذلك التنوع جلياً في أدبيات التربية المقارنة الراهنة نتيجة الاهتمام المتزايد بدراسة ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية في ظل العولمة؛ لذا فإنه مِن أُولَى القضايا التي تُثِيرها الأدبيات الراهنة في تناوُلها لموضوع نقل السياسات، والممارسات التعليمية، وتتطلَّب مزيدًا من الاهتمام، والانتباه؛ هي تعدُّد وتنوُّع المفردات المستخدمة

لتناوُل الظاهرة، والتي تشمل: الاستزراع، أو الاستنبات Transplant، والنقل Transfer، والاستعارة Borrowing، والإعارة أو الإقراض Lending، والانتشار Diffusion، فضلًا عن التداخُل مع مفردات تعلُّم السياسة Policy Learning، واستخلاص الدروس Lesson Drawing. وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بموضوع نقل السياسات التعليمية في مجال التربية المقارنة على المستوى العالمي؛ إلا أنَّه من الصعب أن تجد إطارًا تنظيريًّا متماسكًا متكاملًا يتضمَّن التمييز بين كل أنماط الظاهرة المختلفة، وتطوُّرها في ظل العولمة، وفي ظل التنامي المطرد للظاهرة، فضلا عن تعدُّد التوجُّهات النظرية التي تدرس الظاهرة، والمستقاة من علوم مُتعدِّدة.

ويُؤكِّد "رابيليي" Rappleye أنَّ التعدُّد، والتنوُّع، والتشابُك في الاتجاهات النظرية التي تُقدِّم تفسيرًا لظاهرة النقل التعليمي؛ يجعل السعي نحو تكوين كيان متماسك يتناول أغلب تلك الإسهامات، والتحليلات النظرية؛ من خلال إعادة صياغتها، كما يجعل الاستعداد للتخلي عن الحدود المميزة للعلوم الاجتماعية أمرًا ضروريًّا؛ وعلى باحثي التربية المقارنة أن يتحلوا بالقدرة على الجمع بين الدراسة الإمبريقية، والبحث عبر تخصصات مختلفة، والقراءة على نطاق واسع، والتوليف بين الأفكار؛ للدفع بالتربية المقارنة لكي تُقدَّم كحقل معرفي يسعى لتكوين تناوُل متماسك لظاهرة النقل التعليمي؛ حتى يكون المجال أكثر من مجرد مساحة فضاء للأسئلة الشائعة. (Jeremy Rappleye, 2012, p. 7)

يتميز ميدان التربية المقارنة بقدرته على صهر، ودمج توجُّهات نظرية متعدِّدة مع العوامل السياقية، والسوسيوثقافية، فضلًا عن أهميته في حدِّ ذاته كحقل بحثي له تاريخ طويل، وكميدان يضطلع بدور أساسي في تحدي استكشاف، ودراسة المشكلات التربوية.(Brendan Bartarm, 2018, p. 6) وعليه، فإذا كان البحث التربوي المقارن يُمثِّل المجال الأمثل لتناول قضية نقل السياسات، والممارسات التعليمية نتيجةً لتعدُّدية الاتجاهات التنظيرية التي تُقدِّم تفسيرًا للظاهرة، فإن هذه الدراسة تنطلق من اتجاه يسعى للجمع بين عديد من المداخل، والاتجاهات التنظيرية، التي تنتمي لميادين علمية مُتنوِّعة في محاولةٍ لتقديم إطار مفاهيمي متماسك لفهم، وتحليل الأنماط المتعددة، والمتنوعة لظاهرة النقل التعليمي.

على الرغم من أهمية دراسة وتحليل أنماط نقل السياسات؛ إلا أنه لم يَحْظَ باهتمامٍ بحثيٍّ كافٍ في مصر حتى الآن؛ فقد تم تناوُله في رسالة دكتوراه واحدة، (إيناس محمود، 2018) وبحث واحد فحسب،(إبراهيم، علي س.، 2010 ص ص 765-791) وقد اكتفت الدراستين بتناول عدد محدود من الأنماط لا يتخطى تسعة أنماط، وعرض تلك الأنماط في أجزاء متفرقة من الدراسة دون تقديم تحليل شامل يحدد الأنماط المتنوعة للظاهرة، أو يحدد السمات المميزة لكل نمط.

مشكلة الدراسة:

إنَّ غياب التمييز الواضح بين المفاهيم يُشوِّش فَهْمَ الظاهرة، ويُعرقل تحقيق الإصلاح التعليمي نتيجةً للخلط بين الأنماط المختلفة. كما يُعد فَهْمَ ظاهرة النقل، وأنماطها المختلفة مُتطلَّبًا أساسيًّا للإلمام الدقيق بطبيعة تلك الظاهرة، وتداعياتها على نُظُم التعليم القومية؛ لما تتضمَّنه من مراحل، وتفاعلات بين جهات مُتعدِّدة تُسهِم بطُرُق مُتنوِّعة في تشكيل سياسات التعليم في البلدان المختلفة. وعليه تتضمَّن هذه الدراسة تمييزًا بين الأنماط المختلفة للظاهرة من خلال تقديم تصنيف مقترح يشمل كل أنماط ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية، كما تتضمَّن تحليلًا لأبرز تفسيرات ظاهرة النقل، وأنماطها المختلفة، وإلقاء الضوء على ذلك من خلال أدبيات التربية المقارنة، وأدبيات السياسة؛ لكونها تُقدِّم رؤى، وتنظيرات مُكمِّلة للفجوات الموجودة في أدبيات التربية المقارنة في هذا الجانب.

أسئلة الدراسة:

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

– ما أبرز الأطر النظرية المُفسرِة لظاهرة نقل السياسات، وأنماطها المختلفة في أدبيات ميدان التربية المقارنة، وأدبيات ميدان السياسة العامة؟

– ما التصنيف المقترح لأنماط نقل السياسات التعليمية، وممارساتها في ظل العولمة؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى وصف، وتحليل، ومراجعة ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية من خلال التمييز بين أنماطها المتعددة، والمتنوعة، وتصنيفها؛ لتحقيق الضبط المفاهيمي، والتوضيح المنطقي للأفكار، والاستخدام الصواب لها.

أهمية الدراسة:

تؤكد "جيتا ستينر خامسي" Gita Steiner- Khamsi على إن الفهم الشائع والخاطئ للدراسات التربوية المقارنة باعتبارها مصدر لانتقاء واختيار ما يتم استعارته للدولة الأم، وإعارته للدول الأخرى يضر بالبحوث التربوية المقارنة، وذلك الفهم الشائع ناتج عن تبني المدخل المعياري التحسيني في دراسة موضوع نقل السياسات، والممارسات التعليمية، والذي يتعين أن يتحول من وجهه نظرها إلى المدخل التحليلي، والذي يهتم في المقام الأول بفهم ما الذي يمكن تعلمه من الأماكن الأخرى، وفهم ما الذي يمكن تعليمه للأماكن الأخرى، وأيضاً تحليل مردودات عمليات الاستعارة، والإعارة، دورها في الإصلاحات التعليمية المحلية من خلال التعرف على لماذا يحدث النقل؟، وكيف يحدث؟، ومن هم وكلاء النقل؟ (Gita Steiner-Khamsi, 2004, p.1) وتعتمد "خامسي" تصنيف الدراسات التربوية المقارنة المهتمة بدراسة نقل السياسات، والممارسات التعليمية إلى اتجاهين الاتجاه المعياري، والاتجاه التحليلي الذي تبته "خامسي" وقد تنامى بشكل واضح، و حقق طفرة كبيرة في فهم ظاهرة نقل السياسات في العقد الأخير، ويعتمد البحث الراهن تبني اتجاه يمثل مركب جدلي من الاتجاهين ليجمع بين مميزات

كل منهما، ويطلق عليه الاتجاه التطبيقي(ولاء عبد الرحمن، 2023، ص ص 428-429)؛ حيث يسعى لفهم، وتحليل ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية بشكل متعمق مع الإفادة من تلك التحليلات في تحديد السياسات، والممارسات التعليمية المناسبة للنقل، وعمليات موائمتها مع الأسيقة التعليمية، ودراسة تفاعلاتها مع هذه الأسيقة لتحقيق نقل ناجح.

تركز الدراسة الحالية على تحليل أنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية من خلال تحليل أبعاد الظاهرة، والتي تتضمن لماذا تم النقل؟، وكيف تم؟، ومن هم وكلاء النقل؟ وغيرها من الأبعاد، كما تحاول الدراسة الحالية تقديم تصنيف مقترح لأنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية كجزء أساسي من السعي لبناء إطارٍ تنظيريٍّ مفاهيمي متكاملٍ لظاهرة نقل السياسات التعليمية. وتعد ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية هي الأبرز في ميدان التربية المقارنة، والأكثر تأثيراً في نظم التعليم في الوقت الراهن؛ حيث تنتشر صيغ السياسات التعليمية الدولية في العالم بشكل متنامي، ومتسارع في ظل متغيرات العولمة، وكذلك السعي نحو نقل أفضل الممارسات على مستوى خطاب السياسة التعليمية، واعتماد جهود تطوير وإصلاح التعليم في الدول النامية على المنح والقروض، وهي من أنماط النقل التعليمي. كما تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت لا توجد دولة في العالم بمَنْأَى عن التأثيرات الدولية للتعليم الآن؛ فإن دراسة ظاهرة نقل الأفكار، والسياسات، والممارسات التعليمية أضحت ضرورة مُلِحَّة لفهم السياسات التعليمية في أي دولة من دول العالم. كذلك فإن تقديم إطارٍ مفاهيمي متكاملٍ لظاهرة نقل الأفكار، والسياسات، والممارسات التعليمية يُعَدُّ مُتطلَّبًا أساسيًّا لفهم طبيعة، ومدى تأثير كل نمط منها في سياسات النظم التعليمية، وأدائها، واستجابتها لخطط الإصلاح التعليمي لكل من الباحثين في ميدان السياسة التعليمية، والتربية المقارنة، ولصانعي السياسة التعليمية، ومتخذي القرار في مجال التعليم.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لتصنيف أنماط الظاهرة، وتحديد الخصائص المميزة لكل نمط من أنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية. وتعتمد الدراسة على التحليل البعدي للأطر النظرية المتنوعة التي قدمت إسهامات بارزة في تحليل أنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية من خلال تناول المراجع الأصلية التي شرحت تلك الإسهامات، وأضافت إليها أنماط جديدة، وتضمن التحليل لكل إطار نظري الوقوف على رؤية كل منهم في تحديد أنماط نقل السياسات، والممارسات، واستخلاص الأبعاد التي تم الاستناد إليها في تحديد تلك الأنماط.

خطوات الدراسة:

اتبعت الدراسة الخطوات التالية:

1- مقدمة مفاهيمية تتضمن تحديد لمفهومي السياسة التعليمية، والعولمة.

2- تحليل محاولات التنظير في الميادين المعرفية التي اهتمت بدراسة الظاهرة، والتي تشمل التربية المقارنة، والسياسة العامة، والسياسة التعليمية، والذي أضحت أدبياته تزخر بمفردات مُتنوِّعة، ومُتعدِّدة في تناول ظاهرة النقل، وأنماطها وما يتداخل معها من مفردات أخرى ترتبط بها؛ بما يجعل ضرورة التمييز بين تلك المفردات، والعلاقات القائمة بينها خطوة أساسية لفهم الظاهرة.

3- تقديم تصنيف مقترح للأنماط المختلفة لظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية، ويعتمد هذا التصنيف على أغلب ما أنتجته الاتجاهات التنظيرية، والدراسات الإمبريقية، والتحليلية التي تناولت الظاهرة، مستفيدةً من الأدبيات في كلٍّ من ميدان التربية المقارنة، وميدان السياسة التعليمية، فضلًا عن ميدان السياسة العامة؛ من خلال تحديد الأبعاد الأساسية، أو المعلمَّات (البارومترات) لعمليات النقل، والتمييز ما بين تلك الأنماط المتنوِّعة، والمتعدِّدة.

وبناءً على ذلك فإن البنية المنطقية، والعلمية للدراسة سوف تنهض على ثلاثة أركان رئيسية هي :

أ- مقدمة مفاهيمية تتضمن مفهومي السياسة التعليمية، والعولمة.

ب- أطر نظرية مختارة لتحليل نقل السياسات، والممارسات التعليمية .

جـ- بناء التصنيف المقترح من خلال تحديد الأبعاد الأساسية لكل نمط من أنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اعتمدت الدراسة على تحليل الأدبيات الخاصة بمجالات السياسة، والسياسة التعليمية، والتربية المقارنة والتي اهتمت بدراسة ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية بصفة عامة، والتي شملت تصنيف لأنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية بصفة خاصة؛ حيث تتركز الدراسة الحالية على تحديد الأنماط المختلفة للظاهرة، والتمييز بينها.

الحدود المكانية: اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من الأدبيات في ميدان التربية المقارنة؛ لذا تضمنت الأمثلة المستخدمة في شرح طبيعة كل نمط من أنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية عدد كبير من دول العالم المتقدم، والنامي.

أولاً: مقدمة مفاهيمية

1- مفهوم السياسة التعليمية:

تعرف السياسة التعليمية بمعناها التقليدي بالتعبيرات، أو الصياغات الرسمية للأهداف الكبرى التي توجه نظم التعليم القومية، ويتضمن ذلك التعريف النصوص الرسمية للسياسة منفردة، لكن بنظرة أكثر شمولاً تتضمن السياسة التعليمية وضع نصوص السياسة باعتبارها شريان، أو وسيط ينقل رسالة سياسية؛ حيث قد تتضمن السياسة التعليمية حوار لوزير التعليم، أو منشور صادر عن أحد الموظفين في وزارة التربية والتعليم، وهي تحمل نفس الدرجة من الأهمية مثل النصوص الرسمية للسياسة

التعليمية. كذلك أضحت السياسة التعليمية تتضمن عمليات إنتاج تلك النصوص الرسمية للسياسة، والممارسات المحددة لتنفيذ تلك السياسة مشتملة مراحل الإنتاج، والتنفيذ، كذلك الخطاب السياسي الذي يعبر عن تلك النصوص.(Bob Lingard and Jenny Ozga, 2007, pp. 3-4).

إن السياسة التعليمية لم تعد مجرد نص السياسة، وإنما تتضمن أيضا العمليات القبلية لصياغة النص، والعمليات المستمرة بعد إنتاج النص مشتملة على محاولات التعديل، والتنقيح الناتجة عن الموائمات الضرورية لاكتساب السياسة التعليمية الشرعية من قبل الجهات الفاعلة المختلفة، والمشتركة في تنفيذ السياسة التعليمية.

2- مفهوم العولمة:

يمكن أن نعرف العولمة باعتبارها الانتزاع من جذور العلاقات السياسية، والاقتصادية، والتكامل المتسارع بين المجتمعات عبر وحدات الأقاليم المحددة سابقاً، والتي نطلق عليها الدول القومية. نستطيع أن نفكر في العولمة باعتبارها العملية، أو مجموعة العمليات التي تنطمر على تحول في التنظيمات المكانية للعلاقات، والمعاملات الاجتماعية تتميز باتساعها، وكثافتها، وسرعتها، وتداعياتها، وتولد تدفقات وشبكات من الأنشطة، والتفاعلات المتبادلة، وممارسة السلطة العابرة للقارات، والعابرة للأقاليم.(Andy Green, 2016, p 4,6). وتتعدد أبعاد العولمة لتشمل جوانب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتقنية.

تنطوي العولمة في بعدها السياسي على إضعاف التمييز بين المجالات الدولية، والمحلية، وظهور أشكال سيادية جديدة، وإعادة تنظيم لأدوار الدولة القومية. أما في الجانب الاقتصادي تشتمل العولمة على تشجيع آليات السوق، وإعادة تنظيم التجارة العالمية والتوسع فيها، والتركيز المتنامي على التنافسية بين الدول. وعن السياق الاجتماعي تنطوي العولمة على نشأة مجتمع مدني يتزايد فيه قبول اشتراك القطاع الخاص في مختلف مجالات العمل العام.(برونر، خوسيه جواكين، 2001، ص ص 161-162)

تقوم العولمة على شبكة من الصلات المتبادلة، والتفاعلات، والاعتمادية المتبادلة بين فاعلين بينهم مسافات، فيجعلون من هذه الشبكة أمراً ممكناً، ومن خلالها تتوالد الأفعال السببية، والمعلومات، والمعرفة، والتأثيرات في نفس اللحظة تقريباً، وبسبب طبيعتها فإنها تؤثر في الأفكار الخاصة بالمكان، والزمان. ويجمع منظرو العولمة على اعتبار السوق، وآلياته، والمعلومات وتكنولوجيا الاتصال مبعثين أساسيين لهذه الظاهرة؛ حيث كان لتطور آليات السوق إسهام حاسم في توليد السيناريو العالمي لتدفق رأس المال، والبضائع، والخدمات كما إن تطور العولمة بدوره ييسر إندماج الكيانات الاقتصادية الجديدة في هذا السيناريو، مما يعكس آليات التنافس على المستوى الدولي. وقد يسر تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة عملية التحول السريعة للغاية، وسمح بتبادل التواصل بين الكيانات

الاجتماعية والكيانات الاقتصادية القائمة في أماكن متباعدة، وأدى إلى تدويل رأس المال والعمالة أي أنه مكّن عولمة الاقتصاد وعولمة المجتمع إلى حد ما. بيد أن الوعي بهذه الظاهرة، والدور الأساسي الذي تلعبه التكنولوجيا الجديدة فيها، وأدى أيضا إلى تطويرها. إن قوة تلك التغيرات المترابطة، واعتماديتها المتبادلة تزيد من تعقد العولمة. (روبريه، فرانسيسكو لوبيز، 2003، ص ص 320–322) تشكل العولمة منذ ثلاثة عقود تأثيراً من نوع جديد في نظم التعليم القومية من حيث السلطة، والتعقيد مما يولد خطاب جديد للسياسة التعليمية يتخذ صفة العالمية. يتضح ذلك من خلال تشارك حلول المشكلات التعليمية عبر الدول المختلفة، وارتفاع معدلات تأثير المنظمات الدولية، وفاعلي السياسة العالمية الآخرين، وتلعب المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي OECD والبنك الدولي دوراً كبيراً كمورد لحلول السياسة لمشكلات التعليم على المستويين القومي، والمحلي، وعن طريق ذلك كونت خطاب عالمي للسياسة التعليمية. (Andy Green, 2016, p. 6) فأصبحت العولمة أحد العوامل السياقية الأكثر تأثيراً في صنع، وتشكيل، وتنفيذ السياسات التعليمية؛ لذا يطلق عليها سياق الأسيقة.

ثانياً: الإطار النظري

إن تعدد مصادر نشأة قضية نقل السياسات، والممارسات التعليمية، متمثلًا في تنوع العلوم التي تناولت الظاهرة بالفحص، والدراسة قد نجم عنه تعدد، وتنوع المفردات المستخدمة كمفاهيم مركزية لتحليل الظاهرة، وتؤكد "خامِسي"Gita Steiner-Khamsi أستاذ التربية المقارنة بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية أهمية اختيار فريقها البحثي لمفردتي استعارة، وإعارة السياسات كمصطلحات أساسية في مجال التربية المقارنة في مقابل مفردات؛ مثل: تعلم السياسات، ونقل السياسات، وهي ناشئة أصلًا في مجال العلوم السياسية، فضلًا عن مفردات النشر، والاستقبال الناشئة في مجالات علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والتاريخ. على أنَّ تبني الفريق لمفهومي الاستعارة، والإعارة للسياسات لا يعني تقاعس الفريق عن دراسة الأنماط المختلفة، والتي تتضمن أشكالاً من النقل الاختياري، واستخلاص للدروس، والمحاكاة، والنقل القسري من توافقية، وفرض، وإنما اعتبر الفريق أن مفردتي الاستعارة، والإعارة للسياسات هما العنوان المناسب لتناول الظاهرة بالبحث والدراسة. كما تبنت أدبيات التربية المقارنة مصطلح نقل السياسات للتقليل من التضمينات الإيجابية المصاحبة لاستخدام مفردة تعلم السياسات.(Gita Steiner-Khamsi, 2012, pp. 6–7)

ويُعد النقل موضوعاً مشتركاً بين الدراسات في مجال السياسة العامة، والتربية المقارنة نتيجة للاهتمام بالعمليات التي يتم من خلالها: "استخدام المعرفة حول السياسات، والتنظيمات الإدارية، والمؤسسات، والأفكار الموجودة في وضع سياسي ما في الماضي، أو الحاضر؛ لتنمية سياسات، وتنظيمات إدارية، ومؤسسات، وأفكار في وضع سياسي آخر".(David Dolowitz and David

Marsh, 1996, p. 344) ويعد نقل السياسة هو المفردة الشاملة الجامعة التي يستخدمها باحثون من ميادين متعددة، ففي كثير من الأحيان تستخدم للتعبير عن العمليات التي من خلالها تنقل سياسات من بلد لآخر، سواء كان ذلك عن طريق الإعارة، أو الاستعارة، أو الفرض.

إن تعدد، وتنوع المفردات المستخدمة لتناول ظاهرة النقل التعليمي يمثل أحد أبرز القضايا التي تثيرها الأدبيات، والتي ينبغي الاهتمام بها، والانتباه إليها بشكل خاص؛ حيث إن غياب التمييز الواضح بينها يُشوِّش فهم الظاهرة، ويعرقل التحليل الدقيق لها، ومِن ثَمَّ؛ يعوق تحقيق الإصلاح التعليمي نتيجة للخلط بين الأنماط المختلفة؛ حيث كشفت الدراسة المتعمقة لجهود وصف ظاهرة نقل السياسات عن إمكانية اعتبار مفردة النقل كمظلة عامة تضم أنماطًا متنوعة من الممارسة يمكن التمييز بينها، من خلال وضع تصور مفاهيمي يميز الأنماط المتنوعة للظاهرة.

يتضح ذلك التصور لنقل السياسات كمظلة ينضوي تحتها المفردات الأخرى من خلال تعريف "كُووِنْ" Robert Cowen للنقل بأنه كل أشكال الاستعارة، والإعارة؛ من نقل قسري بالقوة الاستعمارية، أو تعاوني (على سبيل المثال بين الدول العربية)، أو الناتج عن تدخلات المنظمات الدولية التي تحرك النُّظُم التعليمية، أو أجزاء من النُّظُم التعليمية من بلد إلى بلد آخر.

ونظرًا لعدم إمكانية اعتبار التناول المستند لأي مفردة على حدى من تعلم للسياسات، أو تغيير للسياسة، أو نقل للسياسة، أو استعارة وإعارة للسياسات يشكل المعالجة الكافية لتوضيح الفروق الدقيقة المُنطمِرة بين تلك المفاهيم المتنوعة؛ لذا تتضمن هذه الدراسة تمييزًا بين الأنماط المختلفة للظاهرة بالاستفادة من أدبيات السياسة العامة التي أسست لوصف الظاهرة بتحليل جوانبها المختلفة، وانعكست تلك التحليلات على أدبيات التربية المقارنة في محاولة لتعديل تلك التصنيفات وَفقًا لممارسات النقل في مجال التربية، فضلًا عن محاولات أخرى خرجت من ميدان التربية المقارنة واتسمت بالعمق، والأصالة، التي جعلت منها إسهامًا أصيلًا في تعريف الظاهرة، وأنماطها المختلفة، ليس في مجال التربية فحسب، وإنما في مجال السياسة بصفة عامة، فضلا عن الدراسات الإمبريقية المهتمة بدراسة التأثيرات الخارجية في سياسات التعليم، والتي تكشف عن أنماط جديدة لظاهرة النقل. وبذلك يمكن القول: إن متخصصي السياسة العامة، والتربية المقارنة قدموا في العقود الأخيرة تناولًا متعمقًا، وتصنيفات متعددة للظاهرة، تقدم رؤى مفيدة جدًّا في وصف الظاهرة، وتحديد مَعْلَماتها المتنوعة، والتمييز بين أنماطها المختلفة. وسوف يتناول البحث فيما يلي أبرز تلك الجهود التنظيرية كما وردت في الأدبيات:

الإطار التنظيري الأول: إطار "دوليتز، ومارش" Dolowitz & Marsh التحليلي لظاهرة نقل السياسة في أدبيات السياسة العامة

لقد شكل موضوع نقل السياسات أحد الاهتمامات الرئيسة في أدبيات السياسة العامة في أواخر القرن العشرين، ومن أبرز التحليلات الشاملة لمفهوم نقل السياسات، وأنماطه المتعددة: ما قدمه "دولويتز" "David Dolowitz" ، و"مارش" "David Marsh" في أبحاثهم المشتركة تحت مسمى إطار تحليلي لنقل السياسات، ويلخص الجدول رقم (1) ذلك الإطار التحليلي.

لقد اتسم تحليلهما بالشمولية؛ حيث تناولا ظاهرة نقل السياسات من عدة جوانب مهمة وأساسية، أبرزها: لماذا يحدث نقل السياسات؟ ويتضمن ذلك الجانب دراسة النقل من زاوية طبيعة الدوافع المحركة للفاعلين الأساسيين في عملية النقل، وتصنيف لأنماط النقل وَفقًا لطبيعة تلك الدوافع. وتمثل الدوافع المُحركة للنقل أحد أبرز "بارومترات" مفهوم النقل.

قام "دولويتز"، و"مارش" بصك مفردة "نقل السياسة"، وعرَّفاها بأنها "العمليات التي يتم من خلالها استخدام المعرفة عن السياسات، والتنظيمات الإدارية، والمؤسسات، والأفكار في نظام سياسي واحد (في الماضي أو الحاضر)؛ في تنمية السياسات، والتنظيمات الإدارية، والمؤسسات، والأفكار في نظام سياسي آخر".(Dolowitz and Marsh, 1996, p. 344) إن نقل السياسة له بُعْدان: بُعْد زمني، وبُعْد مكاني؛ يمكن أن تُنقل السياسات من الوحدات السياسية نفسها في ماضيها (زمني)، أو من ماضي وحدات سياسة أخرى (زمني، مكاني)، أو من التشريعات الحالية لدى وحدات سياسية أخرى (مكاني).

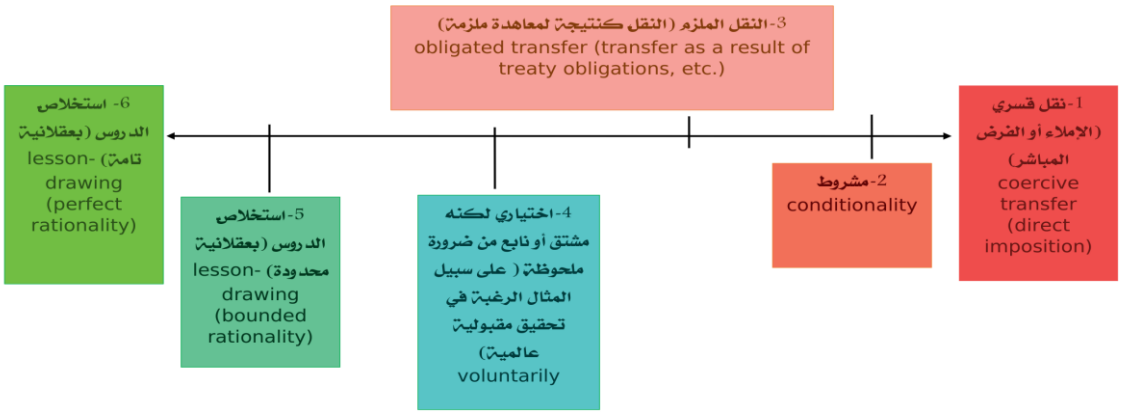

شكل رقم (1): الخط المتصل لأنماط نقل السياسات(David p. Dolowitz and David Marsh, 2000, p. 13)

يؤكد "دولويتز"، و"مارش" على أن محاولة تفسير لماذا يحدث النقل، ينبغي أن يتم إرجاعها إلى التمييز بين النقل الاختياري، والنقل المفروض القسري، وضرورة الاعتراف بوجود هامش يتضمن دمجًا بين النمطين، ويشتمل هذا الهامش على حالات النقل التي تتضمن عناصر اختيارية، وأخرى قسرية، كذلك من المهم التمييز بين حالات النقل المفروض بصورة مباشرة، والحالات التي تتم بها عمليات النقل في

ظل عوامل ضغط غير مباشرة. إن محاولة التمييز بين النمطين الاختياري، والقسري كطرفي نقيض فحسب؛ يُعَدّ تبسيطًا مبالغاً فيه؛ لذا اقترحا التعامل معها بحسبانها خطاً متصلًا ممتدًا يشمل أنماطًا متنوعة للنقل تبدأ من استخلاص الدروس، حتى الإملاء القسري المباشر، كما هو موضح في الشكل رقم (1). ويعتمد التصنيف على تحديد الفاعل "المفتاحي" في عملية النقل، لأن "اختلاف الفاعلين يستلزم بالضرورة اختلاف الدافعية".(Katja Bender, Sonja Keller, and Holger Willing, 2014, p. 13)

ويعتبر معظم الباحثين الحافز الأساسي للنقل الاختياري هو عدم الرضا عن الوضع الراهن، ووجود مشكلات يعاني منها، وتلجأ الحكومات للنقل في حين لا يقدر روتين العمل المعتاد على حل المشكلات؛ لذا يتم البحث عن دروس وحلول مقترحة من البلدان الأخرى. وتتكون حالة عدم الرضا نتيجةً لوجود إدراك مِن قِبَلِ الحكومة، أو العامة لفشل السياسات الراهنة(David Dolowitz and David Marsh, 1996, pp. 346–347)، هنا يظهر مُسبب، أو مُحرك آخر بجانب الحوافز، وهو التغيير في الأفكار.

كما يؤكد "دوبين، وآخرون" "Dobbin et al." إن نقل السياسات بين الدول يُعزى إلى تغيير في الحوافز، أو تغيير في الأفكار.(Dobbin, Simmons, and Garrett 2007) وبذلك يمكن اعتبارهما من أبرز محددات تصنيف أنماط نقل السياسات؛ حيث إن الآليات المتعددة تختلف وفقاً لاختلاف الدوافع، كما إن بعض الآليات تنشأ نتيجة لحدوث تغيير في الأفكار، ومن ثم تغيير في الدوافع، والبعض الآخر يحدث نتيجة لتغيير الدوافع دون تغيير في الأفكار.

أمَّا فيما يتعلق بالبُعد الأخر ، وهو الفاعلين الرئيسين في عملية النقل، فيتعين الانتباه إلى أن تحديد الفاعلين لمشكلات السياسة يتخلله قَدْرٌ من الذاتية السياسية؛ حيث يلعب التنافس الحزبي دورًا كبيرًا في هذا الصدد. في كثير من الأحيان؛ تُستخدم مبررات نقل السياسة بطريقة انتقائية لإضفاء الشرعية على قرارات قد اتُّخِذَت بالفعل، قبل أن تُطرح للمناقشة. (David Dolowitz and David Marsh, 1996, pp. 346–347) وينطبق هذا التحليل للسياسية العامة على مجال السياسات التعليمية؛ حيث يقوم بعض متخذي القرار بتبرير خططهم الإصلاحية من خلال أمثلة من سياسات تعليمية في دول أخرى، كذلك تمارس بعض الضغوط على متخذي القرار بالإشارة إلى تقدم نظم تعليمية منافسة.

وينتهي الخط المتصل باستخلاص الدروس بعقلانية تامة كما ورد في الشكل السابق، وتتم تلك العملية بطريقة اختيارية؛ حيث يتخير الفاعلون نقل السياسة كاستجابة عقلانية لحالة عدم الرضا التي تدفعهم للمشاركة في بحث فعال عن أفكار جديدة كوسيلة أقل تكلفة من غيرها لحل المشكلة. إن عمليات استخلاص الدروس تبدأ بدراسة البرامج ذات التأثير في الأماكن الأخرى، وتنتهي بمنظور تقييمي إلى

ما سيحدث في المستقبل إذا تم نقل سياسة أو ممارسة ذات تأثير في مجتمع آخر. وقد تتضمن عملية استخلاص الدروس التعلم السلبي بمعنى الاستفادة من التجارب غير الناجحة في البلدان الأخرى لتجنبها. (David p. Dolowitz and David Marsh, 2000,p. 14)

وقد يذهب البعض إلى افتراض العقلانية "التامة" في عملية استخلاص الدروس مِن قِبَلِ الفاعلين، إلا أن معظم الحالات لا تؤكد ذلك أو نؤيده، وإنما نجد أكثر الدوافع المحركة للفاعلين تستند إلى معلومات، وبيانات محدودة، فهي تقع ضمن العقلانية المحدودة؛ حيث يتأثر الفاعلون بإدراكاتهم لمواقف صنع القرار بدلًا من المشكلات الفعلية؛ لذا تأتي تحليلات وتقييمات إمكانية نجاح السياسات المنقولة؛ غير منطبقة على التداعيات المترتبة على تبنِّيها، ومدى ملائمتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للنظام الذي تُنقَل إليه.(David p. Dolowitz and David Marsh, 2000,p. 14)كما يرجع أيضاً فشل عمليات استخلاص الدروس في مجال التعليم إلى غياب عمليات تقييم النظم التعليمية، أو إلى قصور مؤشرات التقييم، وعدم كفايتها لتحديد، وتشخيص المشكلات الفعلية للنظم التعليمية.

أما فيم يتعلق بما هو مفروض بشكل قسري في بداية الخط المتصل؛ نجد أن الطريقة الأكثر مباشرة لنقل قسري للسياسة هي: حينما تدفع حكومةٌ، حكومةً أخرى لتبنِّي سياسة معينة، ومع ذلك غالبًا ما تلعب بعض المؤسسات فوق القومية الدور المفتاحي في عمليات النقل القسري للسياسة؛ فبعض الوكالات الدولية تجبر الحكومات على تبنِّي برامج، وسياسات عكس إراداتهم، كما يحدث بعض التلاعب في حساب التكلفة، والعائد الاقتصادي للترويج لسياسات معينة، كذلك من خلال احتكار البيانات، والخبراء للتوجيه نحو سياسات تتبع تفضيلات بعض الدول، أو المنظمات الدولية.(Frank Dobbin, Beth Simmons, and Geoffrey Garrett, 2007,p. 454). ومن أبرز الأمثلة على ذلك الدور المحوري الذي يلعبه صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في نشر السياسات المالية الغربية في دول العالم الثالث، حيث يشترط صندوق النقد الدولي سياسات اقتصادية معينة؛ ينبغي على الدول أن تنفذها لكي تحصل على القروض، ويمثل ذلك شكلًا من أشكال النقل المفروض بصورة غير مباشرة، وهو النقل المشروط. (David p. Dolowitz and David Marsh, 1996,pp. 347-348)

كما أن الحكومات الوطنية تتبنَّى برامج، وسياسات كشكل من أشكال انتمائها كعضو من أعضاء منظمة عالمية، ويُعبَّر عن ذلك النمط من النقل بالنقل المُلزِم، على سبيل المثال؛ فإن محكمة العدل يمكن أن تدفع دولة عضو للامتثال إلى السياسة الأوروبية، والتوجيهات كجزء من انتمائها للاتحاد، فأي دولة حينما تشترك في الاتحاد الأوروبي تقوم بذلك اختياريًّا، ولكل أُمَّة لها تأثير بوزن مختلف في بناء تلك السياسات، وعبر تبنِّي الدول كل السياسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، فإن ذلك النمط من

النقل يطلق عليه نقل مُلزِم، ويمتد ليشمل كونه نقلًا تفاوضيًّا. يتضح بذلك وقوع العديد من حالات النقل في منتصف الخط المتصل. (David p. Dolowitz and David Marsh, 2000,pp. 14-15)

ويُعد النقل المُلزِم نوعاً من النقل القسري غير المباشر، ومن بين العوامل التي تساعد على انتشار ذلك النوع من النقل القسري غير المباشر الدور المحتمل للعوامل الخارجية، والاعتماد المتبادل ما بين البلدان؛ فالمشكلات البيئية الناجمة عن السياسات الصناعية الأمريكية لا تفرض عليها فحسب اتباع سياسات بيئية معينة لعلاج المشكلات الناجمة عن أنشطتها، وإنما تفرض كذلك على كندا أن تطبق سياسات مماثلة في المجال البيئي لحل المشكلة المشتركة. ومن جهة أخرى؛ فإن التطور التقني يمثل حافزًا لنقل السياسات ما بين البلدان بدافع أن تتعلم الدول الأقل تقدُّمًا تقنيًّا من الدول الأكثر تقدُّمًا.كذلك فإن محددات الاقتصاد العالمي يمكن أن تدفع الدول في ظل الضغوط الاقتصادية للنقل بشكل غير مباشر،فضلاً عن شعور بعض البلدان بأنها قد تتخلف عن البلدان الأخرى بما يمثل دافعًا للنقل. كما أن إبرام اتفاق دولي ربما يدفع لنقل السياسة، فحينما يقوم المجتمع الدولي بتحديد طبيعة، ومسببات مشكلة ما بطريقة إجرائية، ويقدم حلًّا مشتركًا لهذه المشكلة، ويطبق لدى عدد من الدول، فإن الدول الأخرى التي لن تتبنَّى هذا التصور، وهذا الحل المقترح للمشكلة ستواجه ضغطًا متزايدًا للمشاركة في المجتمع الدولي، ولتنفيذ تلك البرامج، والحلول المشابهة للحلول لدى الدول الأخرى.(David Dolowitz and David Marsh, 1996, pp. 348-(349)

ويتجلى ذلك النمط في تبعات تبني الدول لإعلانات اليونيسكو الخاصة بالمبادئ العامة في مجال التعليم مع أنها قد لا تعكس الأولويات الخاصة للمجتمع فيما يخص قطاع التعليم؛ في حين اعُتبر تعميم التعليم الابتدائي في الثمانينيات الموضوع الرئيسي للإصلاحات التعليمية في أغلب دول العالم نتيجة لرفع اليونيسكو شعار التعليم للجميع، فإنه لم يتم تقديم اهتمام مماثل لتطوير، وإصلاح التعليم الثانوي، على الرغم من تفاقم مشكلات التعليم الثانوي في كثير من البلدان، فضلا عن عدم وجود مشكلات بشأن إتاحة التعليم الابتدائي بالنسبة للدول الصغيرة من حيث عدد سكانها.

وتتأثر دافعية الفاعلين المشاركين في العمليات بالسياق الذي تتم فيه عملية النقل، فحين يُجرى نقل السياسة في فترات استقرار اجتماعي، وسياسي، واقتصادي؛ فإن هذا النقل من المتوقَّع أن يتم بصورة اختيارية، أما في حالة الأزمات السياسية؛ فإنه من المرجح أن يتضمن النقل بُعداً قسرياً. أما في حالة الكوارث العالمية –مثل: الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينيات– فمن المرجح أن يشعر الفاعلون بالضغط من أجل المشاركة في النقل. ويحدث الضغط أيضًا في حالات التحرك العالمي نحو تبني سياسة ما، وفي حالات الحروب، أو الفترات اللاحقة مباشرة للحرب؛ سيكون النظام السياسي الخاسر على الأرجح مفروضًا عليه بشكل أكبر تبنِّي سياسات معينة.(David Dolowitz and David

Marsh, 2000, p. 17) ومن أشهر الأمثلة على ذلك السياسات التعليمية التي فرضت على كل من ألمانيا، واليابان في أعقاب خسارتهما للحرب العالمية الثانية.

كما يتناول الإطار التحليلي لنقل السياسات تلك الظاهرة من جوانب متعددة، كما هو موضح بالجدول رقم (1)؛ حيث تنوع الفاعلين المشاركين المحتملين في عملية نقل السياسة، وهم المسؤولون المنتخبون، والموظفون البيروقراطيون، والقائمون على الخدمة المدنية، والمؤسسات التي قد تمثل جهة فاعلة، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ورجال الأعمال، والخبراء، والمستشارون في مراكز البحوث، والشركات العابرة للقوميات، والمؤسسات فوق القومية.(David Dolowitz and David Marsh, 1996, p. 345)كل هؤلاء فاعلون محتملون في عمليات نقل السياسة من وُجْهَة نظر "دولويتز"، و"مارش"، لكن هناك فاعلين آخرين وهم المنفذون على أرض الواقع للسياسة المنقولة، وفي أي المجالات سيتم تنفيذ تلك السياسة ستختلف طبيعتها وفقاً للسياق الجديد الذي انتقلت إليه، والمتمثل في طبيعة القطاع الذي ستنفذ فيه، والتي ستتأثر بطبيعة العاملين فيه، وخبراتهم، وحرفيتهم.

يوضح "دولويتز"، و"مارش" أن موضوعات النقل تتنوع لتشمل عديد من الجوانب التي تُسْتَهدف بعمليات النقل، فقد يتضمن النقل: أهداف السياسة، وبِنْيَتها، ومحتواها، أو أدوات السياسة، أو التقنيات الإدارية، أو المؤسسات، أو الأيدلوجيات، أو الأفكار، والاتجاهات، والمفاهيم، أو الدروس السلبية والإيجابية. كما استنتجا من خلال أبحاثهما في مجال السياسة تركيز المستعيرين على بِنْية البرامج أكثر من تركيزهم على تأثيراتها. كذلك أكَّدا على أنَّ بعض الحالات تتضمن استعارة فكرة سياسية عامة مع أدوات سياسية معينة، وفي بعض الأحيان يقتطف المستعير، وينتقي فكرة سياسية معينة، دونما أن يستعير التصميم الأصلي، أو البِنْية الأصلية من الدولة صاحبة الفكرة.(David Dolowitz and David Marsh, 1996, pp. 349-350) وتنطبق استنتاجاتهما بشكل كبير عن عمليات النقل في مجال السياسة العامة على عمليات السياسة في مجال التعليم؛ حيث تنشغل كثير من الجهات الفاعلة بمحتوى، وبِنْية السياسة المنقولة، مع ضعف شديد في متابعة نتائجه، سواء في الدولة الأم، أو الدولة المستعيرة.كذلك من أبرز نقاط الضعف التي ينجم عنها فشل نقل السياسات في مجال التعليم الاكتفاء بنقل فكرة معينة، مع عدم الاهتمام بدراسة آليات تنفيذ تلك الفكرة في الدولة المُستقبِلة للسياسة، وقد ينشغل المستعير بالآليات دونما الاهتمام بالمبادئ، والأفكار الأساسية التي تستند إليها تلك الآليات، فتكون النتيجة فشل عمليات النقل.

كما يتضمن الإطار التحليلي لظاهرة النقل درجات لعملية النقل مؤكديْن على مبدأ أساسي لابد من وضعه في الحسبان عند دراسة الظاهرة، وهو أن عملية نقل السياسة لا تعني نقل كل شيء، أو لا شيء، فهناك أربعة تدريجات مقترحة للنقل؛ هي: 1- النسخ: والذي يتضمن نقلاً مباشرًا، وكاملاً، وتتضمن عمليات النسخ نقل كل شئ، وأي شئ؛ حيث تبدو كل سمات النظم في الدول الرائدة في مجال

ما موضعاً لنسخ عناصر منها دون تحري للأسباب، والسمات المميزة المسببة للنجاح، فتتم العملية في شكل نسخ دون استيضاح، أو تفسير لجذور، ومسببات ذلك النجاح فيتم نقل كل شئ بما في ذلك الجوانب السلبية. 2- المحاكاة، أو التقليد: ويتضمن نقلًا للأفكار التي تستند لها السياسة، أو البرنامج. 3- الدمج، أو التركيب، أو التهجين: والذي يتضمن مزيجًا من سياسات متعددة مختلفة. 4- الإلهام، أو الإيحاء: حينما تكون السياسة في دولة ما توحي، أو تلهم بتغيير سياسي في دولة أخرى، أو أن تكون السياسة مستوحاة من قطاع آخر، وتتضمن تلك الحالة اختلاف المخرجات في الدولة الثانية عن النموذج الأصلي. (Frank Dobbin, Beth Simmons, and Geoffrey Garrett, 2007, p. 452)

وفي محاولة لربط جوانب تصنيف ظاهرة النقل؛ يشير "دولويتز"، و"مارش" إلى أن السياسيين يميلون إلى تبني الحلول السريعة الممكنة "Quick-fix"، وذلك ينطبق على النسخ والمحاكاة، أما البيروقراطيون يلجئون للمحاكاة في مرحلة وضع جدول الأعمال، في حين أن النسخ أو الدمج لسياسات مختلفة، أو برامج ربما يكون أكثر قابلية للتطبيق في مرحلتي الصياغة، والتنفيذ كمراحل في عملية صنع السياسة. (David p. Dolowitz and David Marsh, 2000, p. 9)

وتناول "دولويتز"، و"مارش" العلاقة بين نقل السياسة، وفشلها. واقترحا ثلاثة عوامل لها تأثير ذو دلالة في فشل السياسة؛ أولًا: إن الدولة المستعيرة ربما يكون لديها معلومات غير كافية عن السياسة، وعن كيف أثرت تلك السياسة في الدولة التي تم النقل منها، ويطلق على تلك العملية "نقل عن جهل" Uninformed Transfer، ثانيًا: حينما يتم نقل السياسة من دون نقل العوامل الحاسمة التي تجعلها ناجحة في الدولة الأصلية مما سيقود إلى الفشل، ويطلق على ذلك "النقل غير المكتمل" Incomplete Transfer، ثالثًا: في حالة عدم إيلاء الانتباه الكافي للفروق بين السياقات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأيديولوجية؛ في البلد المستعيرة والأصلية، ويطلق على ذلك "النقل غير الملائم، أو غير المناسب Inappropriate transfer. (David p. Dolowitz and David Marsh, 2000, p. 9)

جدول رقم (1): إطار تحليلي لظاهرة نقل السياسات. (David p. Dolowitz and David Marsh, 2000, p. 9)

لماذا يشارك الفاعلون في عملية نقل السياسة؟ أريد أن.....يتغي أن			من الفاعلون المشاركون في عملية نقل السياسة؟	ما الذي يتم نقله؟	من أين تم النقل؟			درجات النقل	قيود، ومحددات النقل	كيف تشرح وتوضح نقل السياسة؟	كيف يقود النقل إلى فشل السياسة؟
اختياري	مختلط	مفروض			الماضي	داخل الدولة القومية	عبر القوميات				
استخلاص الدروس (عقلانية تامة)	استخلاص الدروس (عقلانية محدودة)	فرض مباشر	المسؤولين المنتخبين	سياسات	داخلياً	حكومة الدولة	منظمات دولية	نسخ	تعقد السياسة الجرائد اليومية	الإعلام	نقل غير دروس
	ضغوط دولية		البيروقراطيون	أهداف					التليفزيون		
	(صور) (اتفاقات) (إدراكات) انفتاحات خارجية		القائمين بالخدمة المدنية	محتوى	عالمياً	حكومة المدينة	حكومات إقليمية	محاكاة، تقليد	الراديو	التقارير	نقل غير مكتمل
			المؤسسات	أدوات			حكومات ولاية		سياسات سابقة	التفويض	
			جماعات الضغط الأحزاب السياسية	برامج		السلطات المحلية	حكومات محلية	مركب	الجدوى المؤسساتية البنيوية	عدم التفويض	نقل غير ملائم غير مناسب
	مشروطيه		سياسة رجال الأعمال/ الخبراء	إيديولوجيات					أيديولوجيا التقارب الثقافي	المؤتمرات	
	قروض شروط مصاحبة لأنشطة العمل		المستشارين مراكز البحوث	الاتجاهات/ القيم الثقافية				إلهام	التقنية الاقتصاد	المقابلات/ الزيارات	
			الشركات العابرة للقوميات	دروس سلبية					البيروقراطية	الصياغة مكتوبة شفهية	
	التزامات		المؤسسات فوق القومية						اللغة		

من أبرز الجوانب الإيجابية التي تضمنها هذا الإطار التحليلي: أن "دولويتز"، و"مارش" لم يكتفيا بتقديم تصنيف لأنماط ظاهرة نقل السياسة؛ من خلال طبيعة النقل كنقل اختياري، أو قسري، وإنما امتد عملهما لتصنيف الظاهرة وَفقًا لنتائجها بالتركيز على العوامل التي تؤدي لفشل عملية نقل السياسات، من أبرز أَوْجُه النقد الموجَّهة لهذا التصنيف، وما ترتب على تبنِّيه مِن قِبَلِ عديد من الباحثين هو الخلط ما بين نقل السياسة الاختياري، واستخلاص الدروس، وتعلم السياسة، باعتبارهم عملية واحدة، على الرغم من كون استخلاص الدروس يتضمن نقلًا في ظل ممارسة الجهات الفاعلة للنقل اختياريًّا، لكن ليس كل نقل اختياري يضمن القيام بعملية استخلاص للدروس. ومن جهة أخرى؛ فإن الاستخلاص العقلاني للدروس لا يضمن بالضرورة حدوث عملية تعلم للسياسات؛ لأن عملية تعلم السياسات تتضمن مراحل تالية، وعمليات أخرى لضمان نجاحها، فعملية تعلم السياسات تستند للاستخلاص العقلاني للدروس كخطوة أولى.

وعلى الرغم من ذلك النقد، إلا أن الإطار التحليلي الذي قدمه "دولويتز"، و"مارش" يمثل أحد الأدبيات الأساسية للتأصيل النظري لدراسة ظاهرة نقل السياسات في مجال السياسة العامة، والذي يمكن الاستفادة منه بشكل كبير في تحليل ظاهرة نقل السياسات في مجال التعليم. وتعتمد الدراسة الحالية في نهاية عرض أبرز محاولات وصف، وتصنيف أنماط ظاهرة النقل على الاستفادة من هذا الإطار التحليلي، بالإضافة للمحاولات الأخرى في تقديم إطار مفاهيمي متكامل لوصف، وتصنيف أنماط الظاهرة.

الإطار التنظيري الثاني: طيف النقل كما عبر عنه "ديفيد فيليبس" David Phillips في أدبيات التربية المقارنة

من أبرز ، وأشهر محاولات التمييز بين الأنماط المختلفة للنقل التعليمي في مجال التربية المقارنة ما قدمه "ديفيد فيليبس" David Phillips من تحديد لأنواع النقل التعليمي في صورة طيف يتكون من خمسة أنماط، تمتد من الفرض إلى التأثير العام. ويستند هذا التصنيف إلى مساحة الاختيار المتاحة للدولة التي سيتم نقل السياسة، أو الممارسة التعليمية إليها؛ لذا يتضمن الطيف ألواناً من الأنماط المختلفة لعمليات النقل التعليمي؛ لتمييز تلك الأنماط عن الاستعارة في مجال التعليم، والتي كانت المفردة السائدة في أدبيات التربية المقارنة قبل ذلك للتعبير عن ممارسات متنوعة، ومستندة لدوافع مختلفة؛ لذا فإن تلك المحاولة الأولى للتصنيف تمثل تقدُّمًا كبيرًا في فهم، وتحليل ظاهرة النقل التعليمي في ميدان التربية المقارنة.

شكل رقم (2): أنواع النقل التعليمي كما اقترحها "فيليبس" من خلال طيف النقل.

(Phillips and Schweisfurth, 2008, p. 17)

يتضمن الشكل رقم (2) طيف النقل التعليمي، والذي يتكون من: 1- الفرض: وهو يمثل النهاية القصوى للطيف، ويتضمن فرض الأفكار كما يحدث في الحكومات الاستبدادية، وحالات الفرض للنماذج الأجنبية على البلدان تحت تأثير أفكار شمولية من الخارج، كما في حالة بلدان الكتلة السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية، أو في حالة الدول المحتلَّة التي يُطلب منها تبنِّي مداخل للتعليم شائعة في البلدان المستعمِرة، ومن الأدلة على ذلك انتشار المداخل الفرنسية في التعليم لدى أجزاء كثيرة من دول العالم التي كانت مستعمرات فرنسية سابقًا، وما زالت حتى الآن تهيمن عليها الثقافة الفرنسية. 2- مطلوب في ظل قيود: وهذا النمط ينطبق على البلدان المنهمكة في المشكلات التالية للكوارث، والدول المهزومة في الحرب، ويطالبها المحتلون المنتصرون بتقديم مقاييس جديدة، كما في حالات ألمانيا، واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. 3- التفاوض في ظل قيود: وتعبر عنه حالات البلدان التي تقبل

المساعدات مِن قِبَلِ المنظمات الدولية، والمطلوب منها تغيير السياسة، والممارسة لعودة تلك المساعدات المالية، والاستشارية، وهي تتضمن إلزامًا للدول نتيجة لاتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. 4- استعارة مسببة: وهي اختيارية، ومتعمدة، ومحددة الأغراض، وتعرف بالتبنِّي الواعي لسياسة ما في سياق معين، نتيجة لملاحظتها في سياق آخر، وتتضمن تعمُّد صانعي القرار استيراد أفكار من أماكن أخرى، ويُعزَى ذلك التبنِّي لكون ذلك النموذج مشهود له من خلال أدلة، ولا يدخل ضمن الاستعارة التطابق العرضي الناتج عن الصدفة، وإنما يعتمد على إرادة المستعير الذي يدخل في عمليات تداول، ومشاورة. 5- التأثير العام للأفكار التربوية: ويمتد التأثير من النظريات التربوية التي تمت تنميتها مِن قِبَلِ حالات دولية؛ مثل: أفكار بستالوزي، أو ديوي، أو بياجيه، حتى يشمل قوى العولمة، وعمليات التدويل التربوي.(David Phillips and Michele Schweisfurth, 2009, 1070)

لقد اهتم "فيليبس" بتمييز الأنماط المختلفة للنقل التعليمي عن بعضها البعض، فقدم أبرز (بارومترات) النقل التعليمي؛ حيث أكد على أن الاستعارة تتضمن بحكم الواقع حدوث تأثير لسياسات، أو ممارسات سياق ما، في سياسات، أو ممارسات سياق آخر، لكن القابلية للتأثير لا تعني في حد ذاتها الاستعارة، بل ينبغي أيضًا أن تتم الاستعارة من خلال تبنِّي واعي بشكل متعمد، وهادف، كما أن هناك الكثير من أشكال التأثير الأخرى، والتي قد تكون متعمدة، وهادفة، ولكنها "لا تقاوم" بدرجات متفاوتة، (Phillips, 2021) أي: أنها مفروضة بدرجة تتراوح ما بين الفرض المطلق، والناتج عن شروط، أو تفاوض، بمعنى أنها متعمدة، وهادفة مِن قِبَلِ الدولة المستعيرة؛ لذا فإن عنصر الاختيارية يمثل سمة مميزة لاستعارة السياسات عن الأنماط الثلاث السابقة عليها في طيف النقل. واعتمد "فيليبس" على هذه "البارومترات" الثلاث في تحديد أنماط النقل؛ معتبرًا أن التأثير عام في كل الأنماط، ويبدأ التصنيف وَفقًا لمدى الفرض، والاختيارية المتاحة للدولة المستعيرة وتعمدها، وتحديدها للأهداف يمثل كذلك عنصرًا هامًّا وفاصلًا في تمييز الأنماط المختلفة للنقل عن بعضها البعض.

شكل رقم (3): تعديل "رابيلي" لطيف النقل التعليمي

وهكذا يمثل طيف النقل أداة تفسيرية جيدة لظاهرة النقل التعليمي، ومن أبرز مميزات فكرة "فيليبس" أنه طرح "الطيف" كأداة قابلة للتطوير، والتجديد، فضلاً عن الحذف، والإضافة؛ وَفقًا لما يُستجد من بحوث نظرية تقدم تحليلات تفصيلية أكثر لتلك الأنماط، وبحوث تطبيقية ترصد أنماطًا جديدة للنقل التعليمي في الممارسات الواقعية. ومن أبرز جهود تطوير طيف النقل ما قدَّمه "رابيلي" بإضافة نمطين آخرين للطيف استخلصهما من خلال بحوثه التي قارن فيها بين عمليات النقل التعليمي في كلٍّ من اليابان، ونيبال.

يؤكد "رابيلي" على أنَّ طيف النقل يمثل تصوراً مفاهيمياً للنقل التعليمي، يصنف أنماط النقل التعليمي وَفقًا للتأثير النسبي بين الفاعلين، أو وكلاء النقل. ويتضح من الشكل رقم (3) إسهام "رابيلي" في تحديث طيف النقل؛ حيث أضاف نمط "التعلم من الداخل" Learning from within لطيف النقل، وأكد على أنَّ هذا النمط يتضمن وجود تأثير لسياق التبنِّي، ولكن نطاق البدائل، والاحتمالات المتاحة ربما يكون أكثر محدوديةً عنه في الاستعارة المسببة، كما أضاف نمط "التعلم المنظم المقيد" Circumscribed Learning، وهذا النمط يقترب من عمليات التعلم من مكان آخر، التي تتسم بكونها أقل تعمدًا، وأقل تَرَوِّيًا؛ في تحقيقها للتكيُّف مقارنةً بالاستعارة المسببة، لكنها أكثر تركيزًا مقارنةً بتقديم سياسة متأثرة بأماكن أخر.(Jeremy Rappleye, 2012, pp. 400-401)

الإطار التنظيري الثالث: محاولة "لورا بورتنوي" Portnoi كباحثة في ميدان التربية المقارنة لدمج أكثر من تصنيف

قدَّمت "لورا بورتنوي" "Laura M. Portnoi" محاولة لدمج طيف النقل في أدبيات التربية المقارنة، والخط المتصل للنقل في أدبيات السياسة العامة؛ كما يتضح من خلال الشكل رقم (4)، وعلى الرغم من ضرورة الوصول إلى إطار متكامل، يجمع بين الأنماط المختلفة لظاهرة نقل السياسة؛ إلا أن المحاولة شابها بعض القصور؛ تمثل في الخلط بين نمطين مختلفين، وهما: استخلاص الدروس، واستعارة السياسة. وعلى الرغم من كون النمطين يتضمنان تحرُّكًا اختياريًّا مِن قِبَلِ الدولة المستعيرة؛ إلا أنهما يختلفان من زوايا نظر أخرى، فقد لا تستند عمليات الاستعارة المسببة إلى دراسة قَبْلية تفصيلية كافية، تتضمن دراسة نتائج تطبيق البديل المختار في موطنه الأصلي، كما يحدث في عمليات استخلاص الدروس. فكلا النمطين غير متطابقين، بعكس ما اقترحته "بورتنوي"، ويُعَدُّ الخلط بين الاستعارة المسببة، واستخلاص الدروس أمرًا سائدًا في كثير من الأدبيات، وينتج عنه سوء فهمٍ لطبيعة العمليات المتضمنة في كلا النمطين.

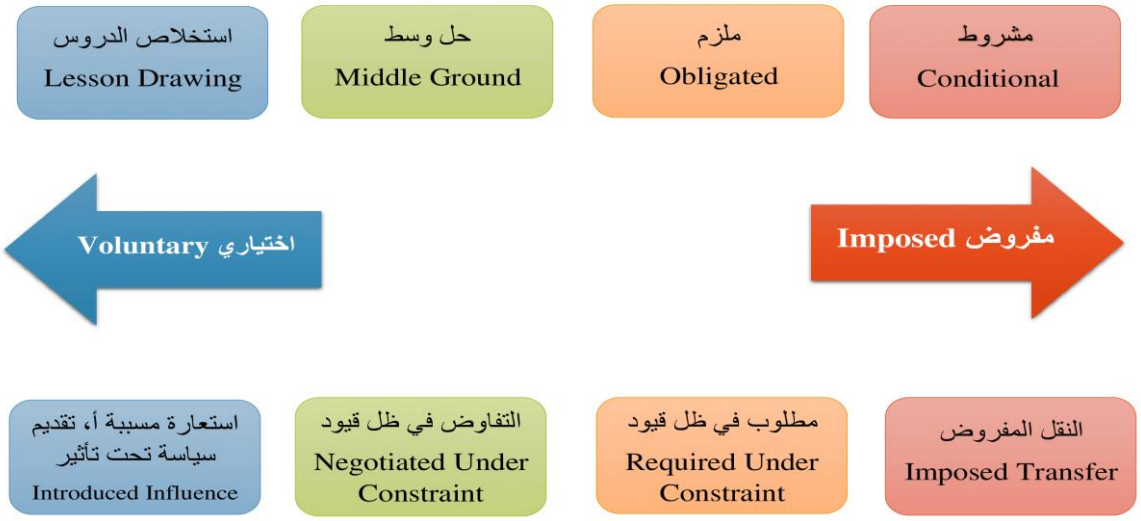

شكل رقم (4): محاولة للجمع بين الخط المتصل للنقل، وطيف النقل.(Laura M. Portnoi, 2016, p. 152)

الإطار التنظيري الرابع: **محاولة "لورا بييري"** Laura B. Perry، **و"جوك هيوا تور"** Geok-hwa Tor **كباحثتين في ميدان التربية المقارنة للربط بين أنماط النقل التعليمي، وتعلم السياسات**:

تنطلق هذه المحاولة من الاعتراف بقصور فكرة اعتبار النقل التعليمي مجرد نقل فوري أُحَادي الجانب، وكونه يتم كنقل للأفكار بين الأفراد، والمؤسسات، والنُّظُم، أو كفرض للسياسات التربوية على الآخرين، وتؤكد الباحثتين على أن مدى النقل يتراوح بين مجموعة مترابطة تبدأ من النقل على مستوى الخطاب، والذي اعتبر عملية خيالية، إلى عمليات تتضمن تعديلات فرعية في الأوضاع الدقيقة لأدوات السياسة،

وتجريبها بشكل محدود، وتقديم أساليب جديدة للسياسة. ومن زاوية أخرى؛ تنتقد الباحثتان التصنيف الثنائي للفاعلين المشاركين في عملية نقل السياسة إلى مجرد "مُعير"، و"مُستعير"؛ مؤكدين على أنَّ هذا التصنيف مسرف في التبسيط. وتشير الباحثتان إلى أن الفاعلين المشتركين في النقل التعليمي ليسوا صناع السياسة على المستوى الرسمي، وأعضاء الحكومة، والسياسيين فحسب، بل أيضًا الأفراد، والمنظمات، وشبكات العمل التي تخدم كوسطاء من أجل النقل التعليمي؛ كحاملين ومُصدِّرين، ومنتجين لمحتوى النقل التعليمي. وتقترح كل من "بيري، وتور" للتعامل بشكل أفضل مع تلك التعقيدات الخاصة بالنقل التعليمي؛ أنه ينبغي تبنِّي مفهوم للنقل التعليمي بوصفه يتضمن عملية تعلم أساسية للمشتركين فيه، وبصفة خاصة المتلقين.(بييري، لورا ب. ؛ تور، جوك هيوا، 2008).

تستند تلك الفكرة على تأكيد أهمية مفهوم تعلم السياسات كإحدى العمليات المحورية الضرورية في تغيير السياسة، وهذا هو الجانب الإيجابي في الفكرة، ولكن فكرة تعريف النقل التعليمي بكل أنماطه باعتباره عملية تعلم للسياسة تُمثِّل افتراضًا غير صحيح مؤداه أن عملية النقل تتضمن بالضرورة درجة من درجات التعلم، وهذا الافتراض غير دقيق في ظل تعدُّد، وتنوع أنماط النقل من جهة، ومن جهة أخرى يُعَدّ هذا الافتراض خلطًا مفاهيميًّا بين نقل السياسات التعليمية، وتعلم السياسات؛ في ظل تعقد العمليات، والإجراءات المتضمنة في كليهما.

إن استخدام مفردة تعلم السياسات كبديل لنقل السياسات يتضمن مزالق تفسيرية مصاحبة للمفهوم؛ حيث يحمل مفهوم تعلم السياسات دلالات إيجابية استثنائية حول أسباب، وأغراض نقل السياسة.(Gita Steiner-Khamsi, 2012 , p. 8) ولا يعني الاعتراض على هذا الخلط عدم إمكانية الربط بين الفكرتين، إنما يتبنَّى البحث الحالي (وبحوث تالية إن شاء الله)، وُجْهَة نظر مغايرة تؤكد على إمكانية تحويل النقل التعليمي إلى تعلم للسياسات؛ حيث يتم بناء هذا التحويل من خلال اقتراح هندسةٍ لإدراج، أو لدمج السياسات، والممارسات المنقولة تستند لتمييز مفاهيمي بين الأنماط المختلفة للنقل التعليمي بما تتضمنه من تعلم للسياسات، وكذلك تستند إلى تفسير، وتحليل لعمليات، وإجراءات النقل التعليمي، وبعض أنماطه، وتحليل عملية تعلم السياسات بما تتضمنه من خصائص مميزة، وشروط واجب توافرها لنجاح عمليات نقل السياسات. ومن ثم يتطلب الأمر مجموعة من البحوث أكثر تعمقاً في ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية لبناء تلك الهندسة المطلوبة، والمستندة لفهم طبيعة عمليات نقل السياسات، والممارسات التعليمية.

لقد اقترح "بييري"، و"تور" رسمًا يوضح العلاقة بين أنماط النقل التعليمي باعتباره يتضمن ثلاثة أنماط هي: النشر، والفرض، واستخلاص الدروس، واعتبرا كل نمط منها ينتج عنه درجة من درجات تعلم السياسات، كما يشير الشكل رقم (5). واستند الباحثان إلى افتراض أن صنع السياسة التربوية يمكن أن

يتم بأشكال، ومراحل متعددة، وأن النُّظُم التعليمية الوطنية تعمل تقليديًّا وَفقًا لأساليب مختلفة من التعلم. (بييري، لورا ب. تور، جوك هيوا، 2008 ، ص ص 781-782)

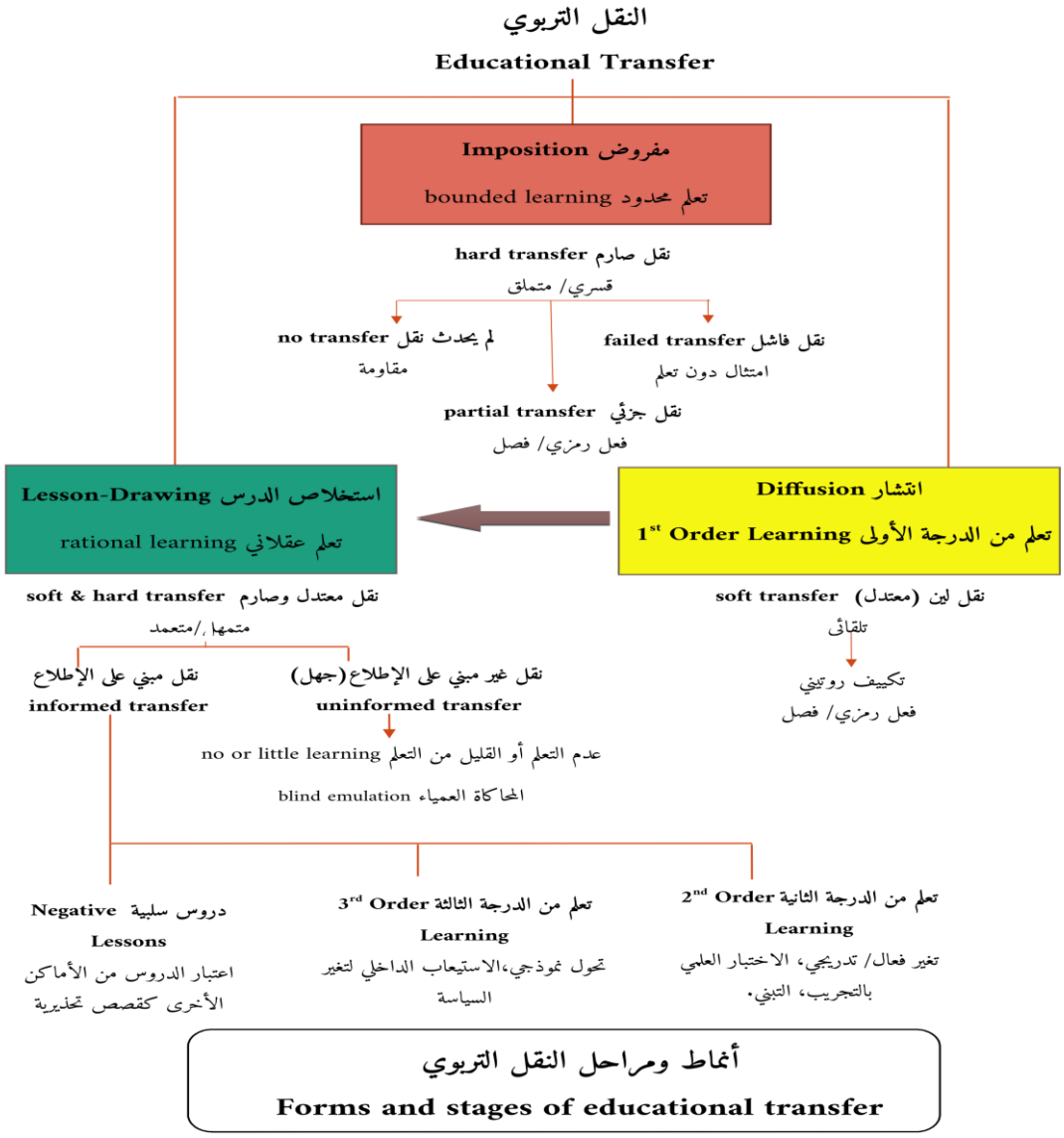

الشكل رقم (5): مقترح "لورا بيري"، و"هيوا تور" لتعريف النقل التعليمي باعتباره تعلم للسياسات (بييري، لورا ب. تور، جوك هيوا، 2008 ، ص 783)

ومع ذلك، فإنه يتعذر قبول تلك الفكرة التي تقدم تعميمًا يضم كل حالات صنع السياسة كعملية مع ادِّعاء أنها تتضمن درجة من درجات التعلم، وهذا التعميم غير صادق على مستوى الواقع بصفة عامة، وفي ظل العولمة بصفة خاصة؛ حيث إن نقل السياسات يتضمن في بعض الأحيان مجرد نقل للخطاب، وفي بعض الحالات لا يتضمن أي تعلم على الإطلاق. كما تضمَّن مقترح الباحثين مفهوم استخلاص الدروس كمصطلح يتطابق مع الاستعارة، والإعارة التربوية في مجال التربية المقارنة، على الرغم من الفروق الواضحة بين كليهما؛ فليست كل استعارة، أو إعارة تربوية تستند إلى استخلاص للدروس، كما أن استخلاص الدروس يتضمن شروطًا خاصة بدراسة تجارب البلدان الأصلية، لكنه لا يتضمن

بالضرورة شروطًا معينة في عمليات التنفيذ، وخطواته، أما كل من الاستعارة، والإعارة؛ فلا تتضمن بالضرورة تحليلاً، ودراسة مستفيضة للسياسة، والممارسة التربوية في بلدها الأصلي؛ لكي تقف على مواطن القوة، والضعف في تلك السياسة، أو الممارسة. بذلك يتضح مدى الخلط المفاهيمي المتضمن في مقترح الباحثين. وعلى الرغم من الاعتراضات العامة على الخلط بين مفهومي نقل السياسة، وتعلم السياسة، والعمليات المتضمنة في كليهما؛ إلا أنهما قدَّمَا إسهامًا في إشارتهما لقيمة مفهوم تعلم السياسات، وقدرته التفسيرية في الكشف عن الاختلافات في طبيعة الممارسة، وضرورة التركيز على نواتج العملية كبُعد مهم يمكن الاستفادة منه في بناء التصنيف المقترح لأنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية.

الإطار التنظيري الخامس: تصنيف "روجر ديل" Roger Dale÷ **لآليات التأثير الخارجي في السياسة فيما قبل، وما بعد ظاهرة العولمة:**

قدَّم المفكر التربوي المعاصر "روجر ديل" واحداً من أهم، وأبرز التحليلات العلمية لأنماط نقل السياسات، والتي شكَّلت أحد الركائز العلمية في مجال دراسة تأثيرات العولمة في مجال السياسة بعامة، والسياسة التعليمية بصفة خاصة. كان لأفكار "ديل" تأثير كبير في مجالات علم اجتماع التربية، ودراسات العولمة، وسياسة التعليم، والتربية المقارنة، والدولية. (Xavier Bonal, Eve Coxon, Mario Novelli, and Antoni Verger, 2021) لقد حاول "ديل" أن يفتح الصندوق الأسود لمفهوم العولمة من خلال تحليله للآليات التي تؤثر بها العولمة في السياسات القومية؛ حيث قدم توضيحًا للفروق الكيفية المتضمنة في مفردة العولمة، ووسَّع مساحة الفهم بتداعيات العولمة المختلفة في مجال السياسات التعليمية من خلال مقارنته بين آليات التأثير الخارجي في تغيير السياسة مِن قَبْلِ ، وأثناء ظاهرة العولمة.(Roger Dale, 1999, p. 5, 15)

لقد اقترح "ديل" خمس آليات للتأثير الخارجي في السياسة التعليمية يمكن أن تبدو مصاحبة للعولمة، أي: أنها أجزاء من تأثيرات العولمة، ويُطلق عليها التناغم Harmonization، والنشر Dissemination، والمعيارية Standardization، والاعتماد المتبادل Installing Interdependence، والإملاء Imposition. وقارنها باثنين من التأثيرات الخارجية التقليدية في السياسات التعليمية القومية، وهي: استعارة السياسة Policy Borrowing، وتعلم السياسة Policy Learning، كما هو موضح في الجدول رقم (2) مع ذلك؛ فإن "ديل" لا يفترض اختفاء التأثيرات التقليدية في ظل العولمة، وإنما تتمدد التأثيرات لتشمل ثمانية أنماط مقترحة في ظل ظاهرة العولمة.(Roger Dale, 1999, p. 5)

الجدول رقم (2): آليات التأثير الخارجي في السياسات أو نقل السياسات بالطرق التقليدية، وفي ظل العولمة(Roger Dale, 1999, p. 6)

الخصائص المميزة	آليات التأثير الخارجي						
آليات التأثير الخارجي	استعارة	تعلم		تناغم	نشر	معيارية	اعتماد متبادل	فرض
		عادي	نفعي					
طبيعة العلاقة	اختيارية	اختيارية	اختيارية رسمية	اختيارية رسمية	اختيارية رسمية	اختيارية رسمية	اختيارية	إلزامية
وضوح العملية	صريح	متغير	متغير	صريح	صريح	ضمني تماماً	صريح	صريح
النطاق/ المجال	عملية سياسة معينة	بارمترات معترف بها/ عملية السياسة	عملية السياسة ، وأهداف السياسة	سياسات متعددة	سياسات متعددة	سياسات متعددة	أهداف السياسة	أهداف سياسة معينة
موضع الجدوى	قومي	قومي	خارجي	منظمة إقليمية	خارجي/ قومي	منتديات دولية	تراث مشترك للبشرية	منظمات دولية
العملية	استعارة/محاكاة	تعلم	تدريس	اتفاق جماعي	إقناع/ أجندة موضوعة	شروط للعضوية	إقناع	نفوذ
الأطراف المشاركة	ثنائي	ثنائي/دولي	دولي	متعدد القوميات	دولي	متعدد القوميات	عالمي-من أسفل لأعلى	متعدد القوميات
مصدر المبادرة	المُستقبِل	مجتمع السياسة القومي	نموذج دولي	تجميعي من الأعضاء	هيئة فوق قومية	المجتمع الدولي	المجتمع المدني الدولي NGOs	هيئة فوق قومية، وقومية
بُعد السلطة	قرار واعي	قرار واعي	أجندة موضوعة/قواعد اللعبة	قرار واعي	أجندة موضوعة	قواعد اللعبة	أجندة موضوعة	كل الثلاثة أبعاد
طبيعة التأثير في التعليم	مباشر (في القطاع أو المنظمة)	متغير	متغير	في نظام الحكم والقطاع ضمنياً	في القطاع مباشرة	علاقة مباشرة بين نظام الحكم والقطاع	غير مباشر في نظام الحكم مباشر في المنظمة	غير مباشر في نظام الحكم
مثال من مجال التعليم		نظرية رأس المال البشري في الستينيات	زيادة رسوم المستفيد من التعليم	عملية بولونيا	نشاط منظمة OECD	إعلان حقوق الانسان اليونسكو	مادة المنهج (الأخضر)	قروض البنك الدولي للتعليم

لقد استخدم "ديل" ثمانية أبعاد لتحليل تلك الأنماط المختلفة للتأثير الخارجي في السياسات القومية أو نقل السياسات، وذلك على النحو التالي :

البُعد الأول: وهو الدرجة التي يتم بها قبول الإصلاح اختياريًّا مِن قِبَلِ الدولة القومية المسُتَقْبِلة، واستهدف "ديل" بتبنِّي هذا البُعد التأكيد على أنَّ فرض السياسة ليس هو الطريقة الوحيدة التي تشكل بها العولمة تأثيرًا في السياسات القومية للتعليم.

البُعد الثاني: فيُركز على مدى وضوح العملية، للإشارة لخطأ شائع يفترض أن كثير من الإصلاحات تُقدَّم للدول القومية المُسْتَقْبِلة في الظلام، على العكس من ذلك؛ فإن معظم التأثيرات الخارجية ربما تكون واضحة تمامًا، كذلك فإن هناك بعض التأثيرات تكون ضمنية دونما أن تكون مشبوهة، أو مشكوك فيها، ومن بين أنماط نقل السياسات ما يتم كمحاكاة لا شعورية غير معروفة في العديد من أطوارها. (Roger Dale, 1999, p. 5)

البُعد الثالث: يتضمن مدى الإصلاح من حيث هو محدود أم واسع النطاق، ويؤكد "ديل" على أهمية ذلك البُعد في التأكيد على ضعف صحة الافتراض القائل بأن التأثيرات التقليدية تكون تدريجية، ومحدودة في نطاقها، بينما تأثيرات العولمة أوسع نطاقًا؛ حيث إنه لا يمكننا افتراض أن استعارة، وتعلم السياسة محدودين بالضرورة في مجال تأثيرهما، وأن الأنماط الأخرى بالضرورة أوسع نطاقًا. ويستند "ديل" لأفكار "بيتر هال" Peter Hall عن تعلم السياسة، والتي يؤكد من خلالها أن بعض عمليات تعلم السياسات تتخطى تغيير البرامج، والإجراءات إلى تغيير الأهداف.(Roger Dale, 1999, pp. 5-7)

البُعد الرابع: يُعبر عن جدوى تلك الآليات. إن جدوى أي سياسة يكون دائمًا على المستوى القومي، حيث يتم الحكم عليها وَفقًا للمعايير والتوقُّعات القومية، بينما في ظل العولمة يكون "محك" الجدوى مشتركًا ما بين القومي، والعالمي، وليس مجرد تحول من القومي إلى العالمي.

البُعد الخامس: فيركز على كيفية عملية التأثير؛ حيث إن الآليات التقليدية تتضمن عمليات تعاون نسبي، ووفقاً لمدى المشاركين في الإجراءات، والذي يتسع ليشمل علاقات عالمية.

البُعد السادس: يهتم بقضية مركزية، وهي مصدر المبادرة بالإصلاح، والذي تحوَّل من مجرد فرض من قِبَل دولة قومية ما، على دولة أخرى مُستقبِلة؛ ليتحول الأمر في ظل العولمة إلى تأثير فوق قومي.(Roger Dale, 1999, pp. 5-7)

البُعد السابع: هو بُعد السلطة، والتي تتنوع بين ثلاثة أشكال متمايزة، تختلف في قابليتها للرؤيا، والوضوح. الشكل الأول: يتضمن الاستخدام المجرد نسبيًّا لقوة فوقية يتم اختبارها عبر منتديات محددة وواضحة لصنع القرار، والشكل الثاني: يتمركز حول سياسات أجندة موضوعة، والشكل الثالث: يركز على قابلية للسيطرة متمثلة في قواعد اللعبة. هذه الأشكال من السلطة تكون تدريجيًّا أقل علنية، وبالتناظر أكثر صعوبة أن تقاوم.

البُعد الثامن: فيركز على مستوى التأثير في مجال التعليم؛ حيث إن المؤثرات الخارجية قد تلعب دورًا وسطيًّا يتضمن تسوية الخلاف بين الجهات المنوط بها صنع السياسة التعليمية، فضلًا عن ذلك؛ فإن بعض التأثيرات تكون غير مباشرة، وضمنية، ولتبيُّن طبيعة التأثير الناجم عن النقل الخارجي ينبغي تسجيله في المستوى المناسب له؛ حيث تتجه بعض التأثيرات إلى

نظام حوكمة التعليم، والبعض يتجه للقطاع التربوي ككل، وبعض التأثيرات تتجه للسياسات، والممارسات التعليمية. ويؤكد "ديل" على ضرورة توخي الحذر بتصنيف السياسة، ومستوى تأثيرها؛ للكشف عن المستوى الذي وضعت فيه أجندة تلك السياسة. (Roger Dale, 1999, pp. 7-8)

ويشير "ديل" إلى أن كل تلك التأثيرات الخارجية تتعرض لتأثيرات اجتماعية، وثقافية، تتضمن تعديلاً، وتنقيحاً، وتشعيباً، وتفسيراً، واختياراً للسياسات المنقولة، كذلك أكد على عدم صحة الافتراضات القائلة بأن التأثيرات الخارجية إما أن تكون متوافقة تمامًا مع الممارسات القائمة، أو أن تكون مفروضة بأغلبية ساحقة كتأثيرات اجتماعية.(Roger Dale, 1999, p. 8)

استخدم "ديل" الأبعاد الثمانية في تحديد طبيعة آليات التأثير الخارجي في السياسات، والممارسات، والمتمثلة في:

الآلية الأولى: **استعارة السياسة**.

هناك بعض التوافق، والملاءمة بين الأطراف المشاركة في عمليتي الاستعارة، والإعارة، لكن في كثير من الأحيان يكون من المتعذر التوصل إلى دليل على حدوث عملية الاستعارة، وعلى سبيل المثال: ففيما يخص استعارة السياسة بين بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية فإن صانعي السياسة في البلدين يعملون وَفْقًا لأُطُر متشابهة للمرجعية، ومن خلال إنتاج مبادرات سياسية متوازية. ولتوضيح طبيعة الاستعارة كأحد آليات التأثير الخارجي من خلال الأبعاد الثمانية التي اقترحها "ديل"، يتضح أن الخصائص المفتاحية المميزة لاستعارة السياسة كما حددها "ديل" هي أنها تحدث اختياريًّا، وبوضوح، وموضع جدواها قومي، وهي تتضمن سياسات معينة تقصد دولة ما أن تقلدها، أو تنسخها ثنائيًّا من دولة أخرى. إنها محصلة صنع قرار واعي (شعوري)، ومبادرة من المُستقبِل، كذلك فإن طبيعة تأثيراتها في التعليم يمكن أن تكون متوقعة، وأن تكون مباشرة، كذلك تنزع إلى أن تكون محدودة مقيدة من حيث المستوى القطاعي، والتنظيمي.(Roger Dale, 1999, pp. 8-9)

الآلية الثانية: **تعلم السياسة**.

قضية تعلم السياسة هي أكثر تعقيدًا بعض الشيء، وأكثر إرشادية، أي: أنها تعليمية، حيث هي من وُجْهَة نظر "ديل" قد تكون متضمنة داخل أي آلية من آليات نقل السياسة، إلا أنه يميز بين التعلم كآلية تقليدية، والتعلم المرتبط بالعولمة؛ من خلال مجموعة من المتغيرات؛ أولها: موضع الجدوى؛ حيث إن العوامل الأساسية المؤثرة في استقبال سياسة معينة تتحدد وَفقًا لجدواها الاقتصادية كحل لمشكلات قائمة بالفعل، وجدواها السياسية من حيث اتساقها مع الأهداف، والاهتمامات الحالية للجهات المسيطرة

على مجريات السياسة، وللأفكار المكتسبة في المجال السياسي، وجدواها الإدارية من حيث الدرجة التي تكون بها الأفكار الجديدة تناسب التوجهات الإدارية طويلة الأمد لصانعي السياسة، والقدرة الحالية للدولة لتنفيذها. كل تلك الجوانب تتضمن تأكيدًا كليًّا على الدولة القومية كمحك للجدوى، في حين أنه في حالة العولمة تتناقص مركزية الدولة القومية كمحدد لموضع جدوى مجموعة من السياسات لتخرج اعتبارات الجدوى إلى مستوى فوق قومي، فبدلًا من التأكيد على مدى توافقية السياسات مع البُنَى، والممارسات، والسياسات القائمة في الدول القومية؛ يتم شرح مدى توافقيتها مع التوقعات فوق القومية. (Roger Dale, 1999, pp. 9-10)

التعلم عملية تتضمن مستوى عالٍ من الاختيارية، بعكس الآليات الأخرى في ظل العولمة، على أن ذلك التمييز لا يجعلنا نستنتج اختفاء تعلم السياسات في ظل العولمة، وإنما عمليات تعلم السياسات يكون لها تأثير على الأجندات العالمية، بمعنى أن تعلم السياسة متضمن في استيعاب آليات العولمة لنقل السياسة ربما بطريقة أكثر ضمنية، وكأذرع طويلة للإنجاز عبر تحديد الأجندة، أو تحديد قواعد اللعبة. وفيما يخص مصدر المبادرة لتغيير السياسة ففي ظل العولمة تكون المبادرة من خارج البلدان المستقبلة، ومِن ثَمَّ؛ تتضمن العملية شكلًا من أشكال التعليم أكثر من كونه تعلمًا للسياسة.(Roger Dale, 1999, pp. 9-10)

وفيما يخص مدى، ومجال تعلم السياسة، وطبيعة الشركاء المنخرطين فيها؛ يمكن لعملية تعلم السياسة أن تمتد إلى أهداف السياسة، كما في أدوات السياسة؛ حيث يصاحب السياسة العادية، أو صنع السياسات تعلم للسياسات حول الأدوات، بينما التعلم الخاص بأهداف السياسة يحدث فحسب في ظروف خاصة مصاحبة للتحول في النموذج الإرشادي للسياسة، أو تغيرات في الفئة السائدة من أفكار السياسة التي تشكل الخطاب في عمليات صنع السياسة. (Roger Dale, 1999, pp. 9-10)

والعولمة تستحث ذلك النوع من التحول في النموذج الإرشادي في افتراضات صنع السياسة القومية، حيث تزيح بصفة أساسية بعض القضايا من سيطرة الدول بمفردها، وذلك يتطلب تحولًا في النموذج الإرشادي بالطرق التي يستجيبون بها عبر السياسة، وينتج عن ذلك ظهور تسويات جديدة للدولة يُطلق عليها تسوية الدولة التعاقدية التنافسية، وهذا التحول الأساسي يصنع تنافسًا دوليَّ المحكِّ سائدًا في صنع سياسة الدولة، وتصير التعاقدية هي المصدر الموجه للتحولات الإدارية. (Roger Dale, 1999, pp. 9-10)

أما التطور، والتداعي الملائم، والمباشر لآليات العولمة فهو تطوُّر الاستجابات فوق القومية للمشكلات العامة للدول في السياق العولمي، وتعبر تلك النقطة عن أحد الفروق بين آليات التأثير في السياسة في نطاق العولمة، والآليات التقليدية. إن العولمة فوق قومية، بخلاف الإمبريالية، والاستعمارية لا تنشأ بمبادرة منفردة، أو تُحمل من دولة قومية لقوميات أخرى، بل من خلال منظمات

فوق قومية، ولو أن السيطرة تكون لتلك المجموعة من القوميات التي كانت سابقًا متضمنة بشكل منفصل في آليات ثنائية. بذلك تظهر فكرة الحوكمة بدون حكومة كتأثير للعولمة بنقل السياسة. إن الشيء المميز للعولمة يكمن في موضع الجدوى المتخطي للقومية، وإنهم يستخدمون أشكالًا أقل رسمية من السلطة الحقيقية، كما أنهم خارجيون أكثر من كونهم داخليين من حيث المبادرة، ومن حيث مجالها، كنتيجة لتحول النموذج الإرشادي الذي أحدثته العولمة، ويمتد إلى أهداف السياسة، وعملياتها. (Roger Dale, 1999, pp. 9-10)

الآلية الثالثة: التناغم Harmonization.

يعتمد الاتحاد الأوروبي هذه الآلية بشكل كبير؛ حيث قامت الدول بتحول في النموذج الإرشادي، من خلال متطلبات الاتحاد الأوروبي التي تتضمن إحداث تغييرات في سياسة الدول تشمل بدرجة كبيرة محتوى، وإجراءات السياسة، أو المخرجات المقصودة التي تؤثر في قلب المؤسسات السياسية، والقيم الثقافية التي تكمن وراءها. يُشار للتكامل الأوروبي كتناغم عن طريق مشاركة كل الدول الأعضاء بالتنازل، وتجميع بعض قدرات صنع السياسة القومية في التنظيم الإقليمي. إن آلية التناغم تؤثر عبر عمليات موافقة جماعية، والتي ربما تمثل المتغيرات الأكثر أهمية للتعريف من خلال الاتحاد المالي الأوروبي كفرض متعمد لمجموعة من محكَّات التقارب في البلدان التي تريد أن تنضم للنادي المالي؛ حيث إن التقارب ليس نتيجة المحاكاة التقنية أو لقوى السوق، لكن نتيجة المعايير السياسية، والشمول الإجباري. (Roger Dale, 1999, pp. 10-11)

الآلية الرابعة: النشر Dissemination.

والتي تختلف عن التناغم بشكل أساسي في العمليات، والمبادرة، والأبعاد الخاصة بالقوة، ومن أفضل الأمثلة على النشر عمل المنظمات فوق القومية مثل "منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية" OECD ، والتي يغلب على أعمالها استراتيجية تحديد الأجندة؛ حيث إن معظم وثائقها تقصد الإشارة إلى، أو الإيحاء للقوميات الأعضاء بضرورة الاتجاهات المستقبلية في مدى متنوع من مجالات السياسة. وتؤثر أعمال منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في الثلاثة مستويات الكبرى وهي: نظام الحكم، وفي قطاع التعليم، والمؤسسات الحكومية. لقد صار قطاع التعليم – على غير العادة – اصبح موضع اهتمام نوعي خاص مِن قِبَلِ المنظمة، وتأثير بالغ في تحديد القضايا السياسية الجديدة التي نشأت في الأفق التربوي، والتي ربما تستدعي أولوية الاهتمام في البلدان. وتختلف تلك القضايا المطروحة عن خطط التطوير، والتفكير الفعلي للبلدان. هذه القضايا توضع ضمن إطار فكري بنيوي يقود إلى عدد من الأسئلة التي تنشأ لدى صانعي السياسة للوصول لصيغة مقنعة لتلك القضايا، والأسئلة عن كيف، ولماذا تنشأ، وما هي تداعياتها؟ وتمثل تلك العملية شكل من أشكال تقارب

السياسات الاستباقي، وكذلك إنكار للذات السياسي في ظل أجندة مثبتة دوليًا. (Roger Dale, 1999, pp. 11-13)

الآلية الخامسة: المعيارية Standardization.

تستند فكرة المعيارية بشكل كبير إلى عمل المؤسسات العالمية؛ حيث إن عديداً من الدول القومية الحالية تشتق من النماذج العالمية كل ما هو مبني، ودعائي عبر عمليات ثقافية عالمية، فلقد أصبحت النماذج العالمية مهمة بشكل استثنائي. إن التطور الثقافي، والتنظيمي للمجتمع العالمي قد كُثِّف بمعدل غير مسبوق، بما يُعرّف، ويُضفي الشرعية على أجندات تستهدف تشكيل سياسات البلدان القومية، وتُملي تحركات محلية على الفاعلين الآخرين القوميين، والمحليين. وهكذا تفسر المعيارية تمدد ظاهرة التماثل التربوي Educational Isomorphism، والتي تنتج عن عمل المنظمات المنفتحة في عضويتها؛ مثل: منظمات الأمم المتحدة، هذه المنظمات تؤثر بإحداث التطابق في التغييرات السياسية؛ من خلال اقتراح، وفرض الالتزام بمبادئ سياسة عالمية معينة يُطلب من الأعضاء في قطاع معين من المجتمع الدولي تبنيها. (Roger Dale, 1999, p. 13)

ويشير بعض الباحثين في علم السياسة العامة إلى إن نقل السياسات في مجالي التعليم، وحقوق الإنسان من دول العالم الأول إلى دول العالم الثالث يحدث نتيجة للتأثر بالقواعد، والمحددات العالمية حتى في الحالات التي لا تتمتع بها تلك الدول بالجاهزية التنموية لتبني تلك السياسات مثل انتشار حركة التعليم للجماهير في الدول النامية في ظل توجه نحو تحقيق القواعد العالمية بغض النظر عن الاحتياجات، والقدرات التنموية المادية، والبشرية.(Dobbin, Simmons, and Garrett, et al., 2007, p. 451)

إن عملية تحديد "بؤرة" الانتباه، والالتزام بالمعايير الدولية صارت مقيدة لكل من البلدان الأقل نماءً، والأكثر نماءً على السواء، ويتم الضغط من خلال فرض عقوبات على من تحدثه نفسه بالانتهاك، أوالمخالفة. كما تنتهج المنظمات الدولية فكرة تدريس المعايير للدول، وبذلك تتميز المعيارية بصفات واضحة بين تأثيرات العولمة، إنها تمتد إلى أهداف السياسة، ولها جدوى ممتدة، وتتم في شكل مبادرة من الخارج مِن قِبَلِ كيانات فوق قومية، مع ذلك فإنها توظف مدى أقل من أبعاد السلطة الجازمة.(Roger Dale, 1999, p. 14)

وتهيمن المعيارية، وتتسيد عن طريق بناء تماثل معياري عن طريق مجموعة من الخبراء الذين يدافعون عن قواعد جديدة للسياسة، تقود إلى التماثل، وربما تنتشر تلك القواعد بدون نموذج فعلي، وقد يعتمد الخبراء على الدول الرائدة كمصدر لبناء تلك القواعد التي يتم تنميتها في شكل نظرية، وتعد فكرة وجود نظرية عامل مهم لتبرير وجود، وتعميم تلك المعايير العالمية.(Dobbin, Simmons, and Garrett, et al., 2007, p. 452)

الآلية السادسة: **تثبيت الاعتماد المتبادل** Installing Interdependence.

إن فكرة التراث البشري المشترك هي إحدى نواتج تلك الفكرة، والصفة المميزة لهذه الآلية هي اشتقاقها الأساسي مِن قِبَلِ الاهتمام بقضايا؛ مثل: البيئة، وحقوق الإنسان، والسلام. تلك الاهتمامات التي تمتد إلى ما وراء المجال الخاص بأي دولة قومية، بل بالأحرى تشكل اهتمامات بسياسات، وممارسات دولية، أو متعددة الجنسيات. وتختلف عملية الاعتماد المتبادل عن الآليات الأخرى؛ من حيث مجالاتها والتي تتمركز بشكل كبير على أهداف السياسة، وبصفة أساسية على أغراض السياسة القومية، من خلال مبادرة مِن قِبَلِ مجتمع مدني عالمي، يستند لعمل منظمات غير حكومية تؤثر بشكل تصاعدي من أسفل إلى أعلى، ويمكن أن تصل إلى النهاية من خلال الإقناع فقط. ثمة سمة أخرى مميزة لهذه الآلية هي عدم وجود موضع جدوى للتأثير، وبالتالي؛ يتوقع أن يكون تأثيرها في مجال التعليم مباشر نسبيًّا، ويركز على المستوى القطاعي، أو المستوى المؤسساتي؛ حيث إن وضع أجندة ربما يكون أكثر تأثيرًا.(Roger Dale, 1999, pp. 14-15)

الآلية السابعة: **الفرض** Imposition.

هذا النوع من الآليات هو أول نوع يتبادر للذهن حينما نفكر في العولمة، ولقد تبيَّن من عرض الآليات الأخرى تنوع أنماط النقل التعليمي في ظل العولمة. ويختلف الفرض عن الآليات الأخرى في أنه الآلية الوحيدة التي تقهر، وتجبر الدولة المستقبِلة على اتخاذ سياسات معينة، وهي الآلية الوحيدة التي لا تحتاج للاعتماد على أشكال التعلم، أو الإقناع، أو التعاون؛ لتحقق التغيرات المرغوبة.(Roger Dale, 1999, p. 15)

لقد أضاف "ديل" من خلال تحليله لآليات نقل السياسات في ظل العولمة مجموعة جديدة من الآليات التي لم تكن أُدمجت مِن قِبَلِ ضمن أنماط النقل التعليمي، وهي آليات في تنامي، وانتشار متزايد منذ بدايات القرن الواحد والعشرين، وهي تختلف في خصائصها، وطبيعتها عن الآليات الأخرى، فضلاً عن كونها تتضمن نقلاً غير مباشر، لكنها تشكل تأثيرات كبيرة على عمليات صنع السياسات التعليمية، وفي تشكيل محتوى جهود الإصلاح في معظم دول العالم؛ لذا يعتبر عمل "ديل" عملاً رائدًا، ومتميزًا في مجال نقل السياسات، وفي تحليل العولمة بصفة عامة.

ثالثاً: تحليل للأطر النظرية المصنفة لأنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية

يعرض الجدول رقم (3) لمقارنة بين الأطر النظرية الخمسة السابق تناولها في هذا الباحث، والتي اهتمت بتحديد الأنماط المختلفة لظاهرة نقل السياسات بصفة عامة، ونقل السياسات، والممارسات التعليمية بصفة خاصة، وتمت المقارنة من خلال أربعة جوانب هي : الميدان المعرفي لكل إطار، والأبعاد المتبناة في تحليل ظاهرة نقل السياسات، والأنماط المستنتجة من خلال التحليل، والإسهامات المعرفية لكل إطار تحليلي.

جدول رقم (3): مقارنة الأطر النظرية المُصنفة لأنماط ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية

جوانب المقارنة	إطار"دوليتز، ومارش"	طيف النقل "فيليبس"	دمج أكثر من تصنيف "لورا برتنوي"	محاولة "بيري" و"تور" ربط نقل السياسات بتعلم السياسات	تحليل "روجر ديل" لآليات التأثير الخارجي
الميدان المعرفي	ميدان السياسة العامة	ميدان التربية المقارنة	ميدان التربية المقارنة	ميدان التربية المقارنة	ميدان السياسة التعليمية
أبعاد التحليل	١-الدوافع المُحركة. ٢-من الفاعلون؟ ٣ - موضوع النقل. ٤- مصدر النقل. ٥- درجات النقل. ٦- كيف يقود النقل إلى فشل السياسة؟	١- مدى الفرض، والاختيارية المتاحة للدولة المُستقبلة. ٢- مدى تعمد النقل. ٣- تحديد الهدف من عدمه.	١- الفرض، والاختيارية.	١- درجة الاختيارية، أو الفرض. ٢- درجة وعي الجهة المُستقبلة. ٣- درجة التعلم الناتجة عن النقل.	١- درجة قبول الإصلاح اختيارياً. ٢- مدى وضوح العملية. ٣- مدى الإصلاح. ٤- جدوى الآلية. ٥- كيفية التأثير. ٦- مصدر المبادرة بالإصلاح. ٧- السلطة. ٨- مستوى التأثير في مجال التعليم.
أنماط نقل السياسات، والممارسات المتضمنة في التحليل	وفقاً للبعد الأول: نقل قسري، نقل مشروط، نقل ملزم، اختياري مشتق من رغبة في القبول العالمي، استخلاص للدروس بعقلانية محدودة. وفقاً للبعدين الثاني، والخامس: النسخ، المحاكاة، الدمج والتركيب والتهجين، الإلهام. وفقاً للبعد الرابع نقل من الماضي، أو من الحاضر مصدره داخلي، أو خارجي. وفقاً للبعد السادس: نقل عن جهل، ونقل غير مكتمل، ونقل غير ملائم.	وفقاً للطيف المقترح من "فيليبس" :مفروض، مطلوب في ظل قيود، التفاوض في ظل قيود، استعارة مسببة، تقديم سياسة متأثرة بأماكن أخرى. أضاف "رابيلي" نمطين لطيف النقل وهما: التعلم من الداخل، والتعلم المنظم المقيد.	النقل المفروض والمشروط، مطلوب في ظل قيود وملزم، والتفاوض في ظل قيود لكل وسط، واستخلاص الدروس كاستعارة مسببة، أو تقديم سياسة تحت تأثير.	نقل مفروض يتضمن تعلم محدود، وانتشار يتضمن تعلم من الدرجة الأولى، واستخلاص الدروس يتضمن تعلم عقلاني، ونقل عن جهل ينتج عنه محاكاة عمياء، ونقل مبني على الإطلاع إما ينتج عنه تعلم الدرجة الثانية، أو تعلم من الدرجة الثالثة، أو دروس سلبية.	استعارة السياسات، وتعلم السياسات العادي، والنفعي، والتناغم، والنشر، والمعيارية، والاعتماد المتبادل، والإملاء (القرض).
الإسهامات المعرفية للتحليل	من أولى محاولات تحليل ظاهرة نقل السياسات، وأكثرها شمولاً، حيث تضمنت تحليل الظاهرة من أبعادها المتعددة، وفي إطار تعدد الفاعلين المشاركين في عمليات النقل، والدوافع المحركة لهم، فضلا عن التعرف على أسباب فشل النقل.	يمثل طيف النقل أداة تحليلية مهمة في ميدان التربية المقارنة، حيث يعد أول تصنيف لحالات نقل السياسات، والممارسات التعليمية تم استخلاصه من تحليل الدراسات التربوية المقارنة، ويتميز الطيف بقابلية تجديده، وتطويره، وإمكانية الإضافة إليه من خلال المستجدات الناتجة عن البحوث التالية.	محاولة لدمج طيف النقل المقترح من "فيليبس" في ميدان التربية المقارنة مع الخط المتصل في مجال السياسة العامة، على الرغم من الخلط الناتج عن دمج أنماط غير متطابقة.	تتضمن تلك المحاولة اجتهاد لسبر أغوار الجوانب المعقدة في ظاهرة نقل السياسات بالتأكيد على تعدد المشاركين في تلك العملية، وباعتبارها تتضمن عملية تعلم، وعلى الرغم من المزالق التفسيرية الناتجة عن اعتبار كل أنماط النقل نوع من التعلم، إلا أن تلك المحاولة قد أسهمت في التنبيه نحو أهمية تحليل نقل السياسات، والممارسات التعليمية من زاوية نتائجها.	قدم "ديل" إطار تحليلي متماسك تضمن تحديد الأنماط المتنوعة للتأثيرات الخارجية في السياسة العامة، والتعليمية في ظل تأثيرات العولمة، وتعد محاولته من أكثر المحاولات إبداعية، حيث كشف تحليله عن أنماط لم تكن موضع انتباه، أو تحليل كافي مثل المعيارية، والتناغم، والاعتماد المتبادل على الرغم من سعة انتشارها، وتوسع دائرة تأثيرها في معظم نظم التعليم القومية.

- **تتشابه الأطر النظرية المُصنفة لأنماط نقل السياسات في كونها اعتبرت نقل السياسات قضية مركزية من قضايا السياسة المعاصرة، على أنها اختلفت في الميدان المعرفي التخصصي الذي انتمى إليه كل تحليل، ويتضح من خلال المقارنة إن الإطار الأول : إطار" دولويتز" و"مارش" هو إطار قد نشأ في مجال السياسة العامة حيث اعتمد على تحليل أشكال نقل السياسات بين الدول الوطنية المختلفة، أم التحليلات الأربعة الأخرى فجميعها متخصص في مجال التعليم، واهتم بتحليل الظاهرة في مجال التعليم بصفة خاصة، على إنه ينبغي التأكيد على إن الإطار الخامس: إطار "روچر ديل" قد اتسعت دائرة استخدامه لتتخطى حدود التحليل المستخدم في مجال التعليم فحسب إلى اعتباره أحد أبرز التحليلات التي تناولت تأثيرات العولمة في النظم القومية بصفة عامة.**
- **تتشابه كل الأطر النظرية المعروضة سابقاً في تبنيها لبعد أساسي هو درجة الفرض، والاختيارية لنقل السياسات، والممارسات؛ حيث يعتبر ذلك البعد القاسم المشترك بين كل التحليلات التي تناولت ظاهرة نقل السياسات، والممارسات بالتحليل، ويرجع ذلك لأن النقل القسري المفروض والمرتبط بالسياسات الاستعمارية كان أكثر الأنماط انتشاراً، فضلاً عن كونه الأكثر وضوحاً في عملياته، وتأثيراته في النظم القومية عن غيره من الأنماط الأخرى، ومع ظهور أنماط أخرى للتأثيرات الخارجية في السياسات القومية أضحى التمييز بين تلك الأنماط ضروري لفهم طبيعتها، وتداعياتها على تلك النظم، وعمليات الإصلاح للسياسات العامة، أو السياسات التعليمية.**
- **تختلف الأطر النظرية المعروضة سابقاً في تحديد كل منها للأبعاد الأخرى المستخدمة في تصنيف أنماط نقل السياسات بخلاف البُعد الخاص بدرجة الفرض، والاختيارية؛ حيث تبنى كل منهم أبعاده الخاصة في التحليل، وقد شكل ذلك التعدد، والتنوع في تلك الأبعاد لتعميق الفهم لطبيعة التنوع في الظاهرة، كما أسهم في تقديم تحليل دقيق لها.**
- **تتشابه الأطر النظرية السابق عرضها في أن كل منها قد أسهم بشكل واضح في تحليل ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية، وتحدي أنماطها المتعددة، والمتنوعة، ولكن تختلف درجة، وطبيعة ذلك الإسهام من إطار لأخر؛ حيث تختلف درجة الجدة، والأصالة بين تلك التحليلات، ويتميز كل من الإطار الأول: "دولتيز" و"مارش"، والإطار الخامس: "روجر ديل" بأعلى درجات الجدة، والأصالة ؛ حيث اسهم كل منهما بتحليل مبتكر لظاهرة نقل السياسات، أما الإطار الثاني: طيف "فيليبس" فهم أقل منهما من حيث درجة الجدة، والأصالة ، ولكنه أسهم بشكل كبير في تصحيح الخلط الشائع في أدبيات التربية المقارنة بين النقل والاستعارة**

باعتبارهما مفهوم واحد؛ لذا يعد طيف "فيليبس" لأنماط النقل فاتحة التحليلات الدقيقة لظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية في ميدان التربية المقارنة.

- يشير التحليل المقارن للأطر النظرية المتنوعة التي تم عرضها إلى أن تناول ظاهرة نقل السياسات يمثل أحد الاهتمامات في مجال السياسة العامة بجانب كونها أحد القضايا المركزية في ميدان التربية المقارنة، ويُعد تحليل "دولوتيز" و"مارش" من أكثر التحليلات شمولاً؛ حيث تناول الظاهرة من عدة أبعاد، فضلاً عن تطرقه إلى أسباب فشل نقل السياسات، وقد كشف هذا التحليل عن الكثير من أنماط الظاهرة من خلال الثراء في تناولها من عدة أبعاد تضمنت: لماذا يحدث النقل؟، ومن الفاعلون المشاركون في النقل؟، وما هي موضوعات النقل؟، ومن أين يتم النقل؟، وما هي درجات النقل؟، وكيف يقود النقل لفشل السياسة؟؛ لذا يُعتبر تحليل "دولوتيز" و"مارش" أحد اللبنات الأساسية في تحديد أنماط ظاهرة نقل السياسات بصفة عامة، كذلك يعتمد التصنيف المقترح في الدراسة الحالية عليه كأحد الركائز الأساسية في استخلاص أبعاد الظاهرة، وتحديد أنماطها.
- ساهم المتخصصون، والباحثون في ميدان التربية المقارنة بشكل كبير جداً في إثراء المناقشات حول ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية من خلال بحوثهم المتخصصة في مجال التعليم، والتي كشفت عن أنماط متنوعة، ومتعددة من التأثيرات الخارجية في مجال التعليم بصفة خاصة، والتي ألقت الضوء على أحد أكثر القطاعات تأثراً بظاهرة العولمة، ومتغيراتها المتشعبة، والمتنوعة، والعميقة، والمعقدة؛ حيث اعتمد طيف النقل المقترح من "فيليبس" على مجموعة كبيرة من البحوث التربوية المقارنة التي اهتمت بدراسة وتحليل أنماط مختلفة لنقل السياسات، والممارسات التعليمية، كما شجع هذا الطيف الكثير من الباحثين على إنتاج بحوث تالية اهتمت بدراسة تلك الظاهرة، والإضافة للطيف، وتحديثه. ولقد أسفر الاهتمام المتنامي من قبل المتخصصين، والباحثين في ميدان التربية المقارنة عن التعرف على أنماط جديدة للظاهرة لم تكن مطروحة من قبل مثل الاستعارة الصامتة، وهو أحد الأنماط التي سيتم تناولها، وشرحها في التصنيف المقترح.
- يُمثل بُعد اختيارية، أو فرض عملية النقل أحد أبرز أبعاد التحليل لظاهرة نقل السياسات بصفة عامة، والسياسات، والممارسات التعليمية بصفة خاصة؛ لأن البُعد الوحيد الموجود في كل التحليلات؛ حيث حظي ذلك البُعد باهتمام كل الباحثين المهتمين بدراسة تلك الظاهرة، كما يُعد ذلك البُعد أساس التصنيف للأنماط المتنوعة لنقل السياسات في كل أطر التحليل التي تم وضعها، ويرجع ذلك إلى الارتباط التاريخي لظاهرة نقل السياسات بصفة عامة، والسياسات التعليمية بصفة خاصة بالاستعمار، وفرض السياسات المنقولة على الدول القومية، وقد

استخدم التمييز بين النقل المفروض، والأنماط الأخرى التي تتمتع فيها الدول المُستقبلة بقدر من الاختيارية.

- أضافت التحليلات المتقدمة أبعاد أخرى لتناول الظاهرة بجانب درجة الفرض، أو الاختيارية، ولقد كان لتلك الأبعاد الجديدة أهمية كبيرة في إلقاء الضوء على جوانب مهمة للظاهرة، والتي تضمنت مستوى التأثير في مجال التعليم، وكيفية حدوث التأثير، ومدى وضوح عملية النقل، وما الذي يتم نقله؟، وغيرها، ولقد كان للتحليل في ضوء نتائج عملية النقل تأثيراً كبيراً في الوقوف على أسباب فشل النقل، ومن ثم التمييز بين أنماط متداخلة لنقل السياسات، والممارسات التعليمية.
- تضمنت المحاولات التي تم عرضها بعض المحاولات الساعية نحو الاستفادة من التحليلات في مجال السياسة، وتوظيفها لفهم، وتحليل الظاهرة في مجال التربية المقارنة؛ حيث يتضح استفادة" فيليبس" من تحليل " دولوتيز" و"مارش" في بناءه لطيف النقل، مع ذلك لا نستطيع القول إن طيف نقل السياسات، والممارسات التعليمية الذي قدمه "فيليبس" يمثل مجرد نقل لإطار "دولوتيز" و"مارش"؛ لأن "فيليبس" اعتمد على الدراسات التربوية المقارنة في استخلاص أنماط أخرى لم تكن مذكورة قبل طيف النقل.
- كذلك تضمنت محاولة "برتنوي" الجمع بين طيف نقل السياسات في ميدان التربية المقارنة بين تحليل "ولوتيز" و"مارش"، وعلى الرغم من ضرورة الاستفادة من كل تلك التحليلات التي تناولت الظاهرة في بناء تحليل متكامل يستند لكل أبعاد الظاهرة، ويشمل كل أنماطها؛ إلا أن محاولة "برتنوي" قد شابها قصور واضح في الخلط بين أنماط مختلفة باعتبارها نمط واحد ، مما أسهم في سوء فهم، وتشوه مفاهيمي في التمييز بين تلك المفاهيم، ويعد ذلك التشوش أحد الدواعي الأساسية للدراسة الحالية، ومن ثم تحاول الدراسة الحالية تقديم تحليل للظاهرة في ضوء أبعادها المتعددة، والمتنوعة؛ بهدف استخلاص أنماطها المتنوعة، والتمييز بين الأنماط المتداخلة.
- تميزت محاولتي "ديل" و كل من "بيري" و"تور" بإدراج مفهوم تعلم السياسات ضمن التحليل لظاهرة نقل السياسة التعليمية، وهي أحد الأنماط الفعلية للنقل، ولكنها تتسم بمميزات تجعلها أكثر نجاحاً من غيرها من الأنماط، وتمثل محاولة "بيري" و"تور" محاولة متميزة من جهة ربطها بين بُعد درجة الاختيارية، والفرض من جهة، وبُعد النتائج الناجمة عن تنفيذ النقل؛ مستخدمين درجات التعلم للتمييز بين تلك الأنماط، على إن تلك المحاولة يشوبها عدم الدقة في اعتبار كل أنماط نقل السياسات التعليمية تتضمن درجة من درجات التعلم، ويرجع ذلك أيضاً لتبني عدد محدود من الأبعاد في تحليل الظاهرة.

- **تعتبر محاولة "ديل" أحد المحاولات الرائدة في تحليل ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية في ظل العولمة، والتي اسهمت بشكل كبير في إثراء أدبيات السياسة التعليمية، والتربية المقارنة؛ حيث كشفت تحليلاته عن أنماط جديدة ناشئة في ظل العولمة، وما يصاحبها نت تأثيرات متنامية للمنظمات الدولية، كما تضمن التحليل التناول المتعمق لتتعدد، وتتشابك أدوار الجهات الفاعلة في مجال السياسة التعليمية بين المستويات المحلية، والقومية، والدولية، كما تميزت تلك المحاولات بتناول عدد من الأبعاد الجديدة التي لم يتم تناولها في التحليلات السابقة، ومنها: مدى وضوح النقل، ومدى الإصلاح الناتج، وموضع جدوى الآلية، وكيفية حدوث التأثير، ومصدر المبادرة بالإصلاح، ومستور التأثير في مجال التعليم، وطبيعة ودرجة السلطة المخولة للقائمين على النقل.**
- **وعلى الرغم من القيمة العلمية التي أضافتها كل محاولة من المحاولات المذكورة؛ إلا أن الخمسة تحليلات لا يمكن الاعتماد على أي منها منفرداً كتحليل كامل للأبعاد المُشكلة لظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية، ولا يمكن الاكتفاء بأحدها في تحديد الأنماط المتنوعة، والمختلفة للظاهرة؛ لذا يتضمن الجزء الأخير ممن الدراسة الحالية محاولة بناء تصنيف مقترح لأنماط الظاهرة بالاستناد لكل الأبعاد المذكورة في الخمسة تحليلات، مع إضافة بعض الأبعاد اللازمة لشرح طبيعة الاختلافات بين الأنماط المتنوعة لظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية.**

رابعاً: التصنيف المُقترح

بناء على ما أسفر عنه الإطار التنظيري التحليلي الذي استهدف وصف ظاهرة نقل السياسات، وعرض تصنيفاتها المختلفة، والتمييز بين أنماطها المتعددة، والمتنوعة، يتضح أنه من المتعذر تبني أي من التصنيفات السابقة منفردًا؛ لأن كلًّا منهم يحتوي أنماطًا، ويغفل أخرى، فضلًا عن تداخل المفاهيم ما بين تلك التصنيفات، حيث يتداخل النقل المفروض مع الإعارة رغم عدم تطابقهما، كما تتطابق الاستعارة المسببة في طيف "فيليبس" مع الاختياري في خط "دولويتز"، و"مارش" المتصل مع اختلاف المسميات، كما يوجد خلط بين مفهومي الاستعارة، والإعارة من جهة، ومفهومي التعلم، واستخلاص الدروس من جهة أخرى؛ باعتبارهم يتضمنون قَدْرًا من الاختيارية، لكنهم غير متساوين من حيث المعنى، والعمليات المتضمنة.

وبالاستفادة من تحليل الأدبيات في مجالي السياسة العامة، والتربية المقارنة التي اهتمت بدراسة ظاهرة نقل السياسات، والممارسات التعليمية، يمكن تقديم تصنيف شامل، يتضمن كل الأنماط الفرعية لظاهرة نقل السياسات التربوية، مع تحديد الخصائص المميزة لكل نمط من تلك الأنماط، مع الاستفادة

أيضًا من دراسات نظرية، وإمبريقية حديثة كشفت عن أنماط أخرى يمكن إضافتها بجانب الأنماط المذكورة في التصنيفات السابقة.

وعليه، تقترح الدراسة الحالية تصنيفًا شاملًا لأنماط النقل وفْقًا لمجموعة من الأبعاد المستخلصة من التحليلات السابقة، ومن الأدبيات، وتتضمن تلك الأبعاد: درجة الاختيار المتاحة للمُستقبِل. ومَن هم الفاعلون؟. ومِن أين تم النقل زمانيًّا، ومكانيًّا، أو من قطاع آخر غير قطاع التعليم؟ وموضوع النقل، والذي يتضمن: أهداف السياسة، وبِنْيتها، ومحتواها، وأدواتها، والتقنيات الإدارية، والأيديولوجيات، والأفكار، والمفاهيم، والدروس السلبية، والإيجابية. ودرجات النقل، ونواتج السياسة فشل أو نجاح. ومدى وضوح عملية النقل. وموضع الجدوى من النقل، والأطراف المشاركة، ومصدر المبادرة، والسلطة، وطبيعة التأثير في التعليم، ومرحلة صنع السياسة المتأثرة بالنقل، ومدى تضمن النقل للتغيير في الأفكار، أوالدوافع.

جدول رقم (4): تصنيف شامل لأنماط النقل التعليمي

الخصائص المميزة لأنماط النقل	مفروض Imposition	متطلب في ظل قيود Required under Constraint	إعارة Lending	تناغم Harmoniz-ation	معيارية Standardi-zation	تعلم نفعي Pragmatic Learning	اعتماد متبادل Installing Interdepe-ndence	التعلم من الداخل Learning From Within	استعارة صامتة Silent Borrowing	استعارة خطاب السياسة Borrowin g Discourse only	استعارة مسببة Borrowed Purposefu-lly	تعلم محدود Circumsc ribed Learning	نشر Dissemina-tion	إشارة مرجعية Referenci-ng	تنافسية تتحول إلي محاكاة متبادلة Competiti on	تعلم عقلاني كامل Perfect Rational Learning
طبيعة العلاقة بين الأطراف (دوافع الفاعلين)	إملاء، وفرض مباشر ممارسة سلطوية، وتجريب	إملاء، وفرض مباشر تقييد للحرية	إكراه، واختراق، نقل مشروط في شكل منحة، أو قرض، ويتضمن نقل ملزم نتيجة لمعاهدة.	تفاوض في ظل قيود نتيجة مصالح مرتبطة بعضوية اقليمية، ويتضمن نقل ملزم نتيجة لمعاهدة.	اختياري رسمي لكنه مشتق من ضرورة تحقيق مرغوبية عالمية، ويتضمن نقل ملزم نتيجة لمعاهدة.	اختياري لكنه مشتق من ضرورة تحقيق مرغوبية عالمية	اختياري رسمي لكنه، يتحول إلى نقل ملزم نتيجة معاهدة	اختياري	اختياري	اختياري لتحقيق مرغوبية عالمية	اختياري رسمي عن وعي ويهدف محدد	اختياري رسمي، ويتضمن استخلاص للدروس بعقلانية محدودة.	اختياري	اختياري رسمي	شراكة شبه رسمية لتقليل تكلفة التبني	اختياري، ويتضمن استخلاص للدروس بعقلانية تامة
من الفاعلين؟	سلطات عليا خارجية، مستعمر	مستعمر	دولة مقرضة، أو منظمة دولية مقرضة	منظمة إقليمية	منظمة دولية	مجتمع علمي، أو مركز بحثي	منظمة دولية	خبراء أجانب معزولين	مستشاري صنع السياسة التعليمية في الدولة	صانعو السياسة التعليمية	صانعو السياسة التعليمية	منفذو السياسة التعليمية على نطاق ضيق	المنظمات الدولية، والدول المصدرة للسياسات التعليمية، والمركز البحثية	صانعو السياسة التعليمية في الدولة	صانعو السياسة التعليمية في الدولتين	كل القائمين على صنع، وتنفيذ السياسة التعليمية

تابع جدول رقم (4): تصنيف شامل لأنماط النقل التعليمي

الخصائص المميزة لأنماط النقل	مفروض Imposition	متطلب في ظل قيود Required under Constraint	إعارة Lending	تناغم Harmoniz-ation	معيارية Standardi-zation	تعلم نفعي Pragmatic Learning	اعتماد متبادل Installing Interdepe-ndence	التعلم من الداخل Learning From Within	استعارة صامتة Silent Borrowing	استعارة خطاب السياسة Borrowing Discourse only	استعارة مسببة Borrowed Purposefu-lly	تعلم محدود Circumscribed Learning	نشر Dissemina-tion	إشارة مرجعية Referenci-ng	تنافسية تتحول إلي محاكاة متبادلة Competition	تعلم عقلاني كامل Perfect Rational Learning
مصدر النقل زمانياً، ومكانياً	من حكومة دولة لحكومة دولة أخرى	من حكومة لحكومة دولة دولة أخرى	من ماضي دولة أخرى، أو من دولة أخرى، أو منظمة دولية إلى دولة معينة	بين الحكومات في إطار إقليمي لتوجه مستقبلي	من الماضي، أو الحاضر على المستوى العالمي يرتبط بأفضل الممارسات في الماضي، والحاضر	منظمة دولية، أو تجمع علمي دولي في الحاضر	منظمة دولية في الحاضر وموجه نحو المستقبل	من أدبيات تربوية، أو دول، أومنظمات دولية في الماضي	عبر قومي إلى دولة معينة	عبر قومي لأفضل الممارسات	قومية اخرى	حكومات اخرى، ومنظمات دولية	أفضل الممارسات العالمية في الماضي	أفضل الممارسات العالمية في الحاضر	بين قوميتين تتبادلان الأدوار كمصدر للنقل	كل المصادر المتاحة مستخدمة، موظفة بشكل جيد
وضوح العملية	صريح	صريح	ضمني	صريح	ضمني	متغير	صريح	صريح	ضمني تماماً	صريح	صريح	متغير	ضمني	صريح	صريح	متغير
النطاق/ المجال	أهداف السياسة	أهداف، وعملية لسياسة	عملية سياسة معينة	أهداف السياسة، وبعض العمليات لسياسات متعددة	أهداف سياسات متعددة	أهداف، وعمليات السياسة	أهداف سياسات بعينها	عمليات السياسة	أهداف، وعمليات، وأدوات السياسة	أهداف السياسة	عملية، وأدوات سياسة معينة	أدوات السياسة	أهداف، وعمليات، وأدوات السياسة	أهداف، أو عمليات، أو أدوات السياسة	عمليات، وأدوات السياسة	أهداف، وعمليات، وأدوات السياسة

موضع الجدوى	استعماري خارجي	استعماري خارجي	قومي، أو دولي خارجي	إقليمي خارجي	منتديات دولية تستهدف المستوى القومي	خارجي	نفع بشري عام	محلي	قومي داخلي	مشترك بين الخارجي، والقومي	قومي داخلي	نسخ،وتبني	مشترك بين الخارجي، والقومي	مشترك بين الخارجي، والقومي	مشترك بين الخارجي، والقومي	قومي، وتحقيق توقعات عالمية	مشترك بين الخارجي، والقومي، والمحلي، والمدرسي
العملية	فرض سلطوي	نفوذ، وإكراه	نفوذ، واختراق	تفاوض، وامتثال للجماعة	شروط للعضوية	تدريس	إقناع	تدريس	محاكاة	تظاهر بالمحاكاة على مستوى الخطاب التربوي	تدريب، وتثقيف	نسخ،وتبني	تدريب، وتثقيف	إقناع بالنسخ	توثيق	محاكاة، وتبني	تعلم
درجة النقل	نسخ بالإكراه	محاكاة بالإكراه	نسخ ناتج عن اختراق	محاكاة بهدف التقارب	محاكاة، أو نسخ	نسخ	إلهام، وإيحاء بهدف التثقيف	محاكاة	نسخ	تظاهر بالتقليد بهدف إضفاء الشرعية	محاكاة	تبني بهدف إضفاء الشرعية، تثقيف	محاكاة	محاكاة جزئية، وإلهام	إلهام بهدف إضفاء الشرعية	نسخ	مركب قائم على التبني لهجين بهدف الإصلاح

تابع جدول رقم (4): تصنيف شامل لأنماط النقل التعليمي

الخصائص المميزة لأنماط النقل	مفروض Imposition	متطلب في ظل قيود Required under Constraint	إعارة Lending	تناغم Harmoniz-ation	معيارية Standardi-zation	تعلم نفعي Pragmatic Learning	اعتماد متبادل Installing Interdepe-ndence	التعلم من الداخل Learning From Within	استعارة صامتة Silent Borrowing	استعارة خطاب السياسة Borrowin g Discourse only	استعارة مسببة Borrowed Purposefu-lly	تعلم محدود Circumsc ribed Learning	نشر Dissemina-tion	إشارة مرجعية Referenci-ng	تنافسية تتحول إلى محاكاة متبادلة Competiti on	تعلم عقلاني كامل Perfect Rational Learning
الأطراف المشاركة	ثنائي	ثنائي	ثنائي/دولي	متعدد القوميات	متعدد القوميات	دولي	عالمي	ثنائي	أحادي	ثنائي/ دولي	ثنائي/ دولي	ثنائي	دولي	أحادي	ثنائي تبادلي	ثنائي/ دولي/ متعدد القوميات
مصدر المبادرة	مستعمر، أو قوة شمولية	مستعمر	مستعمر سابق، أو هيئة دولية	تجميعي من الأعضاء	المجتمع الدولي	نموذج دولي	المجتمع المدني الدولي	المُستقبِل	مستشاري صنع السياسة	صانعو السياسة	صانعو السياسة	بعض منفذو السياسة	هيئة فوق قومية	صانعو السياسة	صانعو السياسة	بالتعاون بين صانعو السياسة، ومنفذوها على كل المستويات
مصدر النقل	تعليمات، وممارسات محددة من قبل دولة اخرى	تعليمات، وممارسات محددة من قبل دولة اخرى	سياسات، وممارسات من دولة، أو منظمة دولية	سياسات، وممارسات مستقبلية مقترحة، أو تم تبنيها في دولة اخرى	محكات للحكم على السياسات، و الممارسات	ممارسات من سياقات تعليمية اخرى	سياسات، وممارسات مستقبلية مقترحة	ممارسات من سياقات تعليمية اخرى	سياسات، وممارسات تعليمية مصنفة كأفضل الممارسات عالمياً	سياسات، وممارسات تعليمية مصنفة كأفضل الممارسات عالمياً	أدبيات تربوية، أوسياسات ، أو ممارسات حققت نجاحا في سياقات اخرى	ممارسات من سياقات تعليمية اخرى	سياسات، وممارسات تعليمية مصنفة كأفضل الممارسات عالمياً	الأدبيات التربوية، وسياسات، وممارسات تعليمية مصنفة كأفضل الممارسات عالمياً	سياسات، وممارسات طبقت في سياق معين منافس	الأدبيات التربوية، السياسات، و الممارسات التعليمية، والبحوث العلمية

تابع جدول رقم (4): تصنيف شامل لأنماط النقل التعليمي

الخصائص المميزة لأنماط النقل	**مفروض** Imposition	**متطلب في ظل قيود** Required under Constraint	**إعارة** Lending	**تناغم** Harmoniz-ation	**معيارية** Standardi-zation	**تعلم نفعي** Pragmatic Learning	**اعتماد متبادل** Installing Interdepe-ndence	**التعلم من الداخل** Learning From Within	**استعارة صامتة** Silent Borrowing	**استعارة خطاب السياسة** Borrowin g Discourse only	**استعارة مسببة** Borrowed Purposefu-lly	**تعلم محدود** Circumsc ribed Learning	**نشر** Dissemina-tion	**إشارة مرجعية** Referenci-ng	**تنافسية تتحول إلي محاكاة متبادلة** Competiti on	**تعلم عقلاني كامل** Perfect Rational Learning
بُعد السلطة	أجندة، ومصالح خارجية	أجندة، ومصالح خارجية	أجندة، ومصالح خارجية	أجندة، ومصالح إقليمية	قواعد اللعبة	أجندة موضوعة	أجندة موضوعة	قرار محلي	أجندة موضوعة	أجندة موضوعة	قرار واعي	قرار محلي	أجندة موضوعة	أجندة موضوعة	قرار واعي	قرار واعي مدروس
طبيعة التأثير في التعليم	مباشر في نظام الحكم	غير مباشر في نظام الحكم	غير مباشر في القطاع التربوي	في نظام الحكم، والقطاع التربوي ضمنياً	علاقة مباشرة بين نظام الحكم، والقطاع التربوي	مباشر في المدرسة	غير مباشر في نظام الحكم، ومباشر في المدرسة	مباشر في المدرسة	مباشر في القطاع التربوي	علاقة غير مباشرة بين نظام الحكم، والقطاع التربوي	مباشر في القطاع التربوي، والمدرسة	مباشر في المدرسة	علاقة غير مباشرة بين نظام الحكم، والقطاع التربوي	علاقة غير مباشرة بين نظام الحكم، والقطاع التربوي	علاقة مباشرة بين نظام الحكم، والقطاع التربوي	مباشر في القطاع التربوي، والمدرسة
طبيعة التواتر، والتداعيات	غير ملائم، وعن جهل	غير ملائم، عن جهل	غير مكتمل، عن جهل	غير ملائم	غير كافي	امتثال دون تعلم	امتثال	غير مكتمل لأن نطاق البدائل محدود، عن جهل	غير مكتمل	غير مكتمل	ملائم، عن معرفة	غير مكتمل، وأقل تعمدا، وأقل ترويا في تحقيق التكيف مع السياق	عن جهل، وغير ملائم، وغير مكتمل	غير مكتمل	ملائم	ناجح يتضمن اطلاع، وتغيير تدريجي، واختبار علمي للمنقول بالتجريب قبل التبني، واستيعاب داخلي للتغيير، واعتبار الدروس من اماكن اخرى كقصص تحذيرية

تابع جدول رقم (4): تصنيف شامل لأنماط النقل التعليمي

الخصائص المميزة لأنماط النقل	مفروض Imposition	متطلب في ظل قيود Required under Constraint	إعارة Lending	تناغم Harmoniz-ation	معيارية Standardi-zation	تعلم نفعي Pragmatic Learning	اعتماد متبادل Installing Interdepe-ndence	التعلم من الداخل Learning From Within	استعارة صامتة Silent Borrowing	استعارة خطاب السياسة Borrowin g Discourse only	استعارة مسببة Borrowed Purposefu-lly	تعلم محدود Circumsc ribed Learning	نشر Dissemina-tion	إشارة مرجعية Referenci-ng	تنافسية تتحول إلى محاكاة متبادلة Competiti on	تعلم عقلاني كامل Perfect Rational Learning
مرحلة صنع السياسة موضع التأثر	تشكيل السياسة	تشكيل السياسة	تشكيل السياسة	وضع أجندة السياسة	تقييم السياسة	وضع أجندة السياسة	وضع أهداف السياسة	تنفيذ السياسة على مساحة محدودة	تشكيل السياسة	إضفاء الشرعية على السياسة	تشكيل، وتنفيذ السياسة	تنفيذ السياسة على نطاق محدود	إضفاء الشرعية على السياسة	إضفاء الشرعية على السياسة	تشكيل، وتنفيذ، وتقييم السياسة	الشرعية وتشكيل، وتنفيذ، وتقييم السياسة
تغيير في الدوافع أم في الأفكار؟	لا تغيير في الدوافع، ولا في الأفكار لدى المستقبل	تغيير في الدوافع لدى المستقبل	تغيير في الدوافع لدى المستقبل	قد يتضمن أي منهما، أو كليهما، أو لا يتضمن أي منهما	قد يتضمن أي منهما، أو كليهما	تغيير في الدوافع، والأفكار	تغيير في الأفكار	تغيير في الأفكار	تغيير في الأفكار	تغيير في الدوافع	تغيير في الأفكار	تغيير في الأفكار	تغيير في الدوافع	تغيير في الدوافع	تغيير في الأفكار	تغيير في الأفكار يستتبعه تغيير في الدوافع
مثال	اعتماد تدريس اللغة الفرنسية كلغة أولى في كل المستعمرات الفرنسية	القرارات الخاصة بالتعليم في كل من اليابان، وألمانيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية	قروض صندوق النقد الدولي في مجال التعليم	قرارات الاتحاد الأوروبي في مجال التعليم العالي (عملية بولونيا)	المبادئ، والاعلانا ت العامة لمنظمة اليونسكو في مجال التعليم مثل التعليم للجميع	زيادة الرسوم على المستفيد من التعليم (خصخصة التعليم)	إعلانات منظمة اليونسكو بخصوص حقوق الإنسان، والبيئة		السياسة التعليمية في بعض الدول المتقدمة مثل السويد في العقود الأخيرة	استعارة خطاب السياسة التعليمية الفنلندية عن إلغاء الاختبار التحريري النهائي كأداة تقييم أساسية	إنشاء مدارس STEM في بعض الدول النامية	إرسال بعثات من صانعو السياسة،و الباحثين التربويين والمعلمين للخارج	سياسات ضمان الجودة، والاعتماد في مجال التعليم في أغلب دول العالم	استخدام الدول المتقدمة في مجال التعليم مثل سنغافورة، وفنلندا في صياغة، وتوثيق الاصلاح التعليمي المقترح في دول اخرى	سياسات كل من بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية في عهد مارجريت تاتشر، ورونالد ريغان	

كما ورد سلفاً بالجدول رقم (4) تتكون قائمة أنماط النقل التعليمي من: النقل المفروض، والنقل في ظل قيودٍ، والإعارة، والتناغم، والمعيارية، والتعلم النفعي، والاعتماد المتبادل، والتعلم من الداخل، والاستعارة الصامتة، واستعارة خطاب السياسة، والاستعارة المسببة، والتعلم المحدود، والنشر، والإشارة لمرجعيةٍ، والتنافسية المؤدية للمحاكاة، والتعلم العقلاني الكامل. ويتم تناول فيما يلي بالتفصيل القائمة المقترحة لأنماط النقل التعليمي:

1- النقل المفروض Imposition:

النقل المفروض هو نقل قسري، وإملاء مباشر في ظل قواعد شمولية، أو سلطوية، أو استعمارية، ومِن ثَمَّ؛ يستهدف تحقيق أهداف خارجية غير وطنية. ومن أهم ما يميز النقل المفروض أنه يتضمن تبنِّي سياسات تربوية تستهدف في المقام الأول تحقيق فائدة للدولة التي تفرضه بشكل مباشر، وتلبية مطالبها السياسية، والاقتصادية، والثقافية، بذلك يحتوي هذا النمط عملية قسرية؛ حيث تُجْبَر الدول على اتخاذ سياسات معينة مِن قِبَلِ فاعلين خارجيين؛ لتحقيق أجندات الفاعلين الخارجيين.

ففي فترة الاستعمار البريطاني – على سبيل المثال – استندت بِنْيَة النُّظُم التعليمية في بعض المستعمرات في دول الكاريبي، وأفريقيا، ومنطقة آسيا؛ للمدخل البريطاني، وخُطِّطت من أجل تلبية احتياجات الاقتصاد البريطاني. في هذه الحالة؛ يصبح السؤال المهم، والأكثر مركزية هو: كيف استفادت الدولة B من نقل السياسة إلى الدولة A؟ كسؤال بحثي يستدعي توجيه الانتباه إلى تاريخ التعليم في تلك الدول إبَّان فترات الاستعمار، بجانب الاهتمامات البحثية الموجهة نحو فهم طبيعة سياسات التعليم في الدول المُستعمَرة، وتأثيراتها اللاحقة على السياسات، والممارسات التعليمية الراهنة في تلك الدول.

ويرتبط النقل المفروض من المُستعمِر بطريقتين؛ الأولى: مصدرها ماضي المُستعمِر، لاعتبارات النظرة الدونية مِن قِبَلِ المُستعمِر لشعوب المُستعمَرات باعتبارها أقل حضاريًّا، ومِن ثَمَّ؛ تعليميًّا، بذلك يعتبر بُعد مصدر النقل مكانيًّا، وزمانيًّا بارومتراً مُميِّزًا لذلك النمط من أنماط النقل. والطريقة الثانية تتضمن عمليات تجريب للبدائل قبل تنفيذها في الدولة المُستعمِرة، وفي هذه الحالة تكون النظريات، والتطبيقات التربوية حديثة، باعتبار أن السياقات التربوية للمستعمرات أقل تعقيدًا من السياقات التربوية للدول الاستعمارية، فيمكن اعتبارها حقلًا للتجارب التربوية.

2- نقل مُتَطَّلب في ظل قيود Required Under Constraint:

هو نقل مُلزِم نتيجة لمعاهدة وقَّعت عليها دول مهزومة في الحرب، ويكمن الفرق بينه وبين النقل المفروض في درجة القسر؛ حيث يتضمن هامشًا من الفرص المتاحة للحكومة القومية، ويتضمن اختراقًا للسياسات القومية يصاحبه استخدامٌ للقوة،كما يتضمن درجة من القسرية المفروضة، يستتبعها إكراه على الامتثال، ومن ثم، فإنه يتضمن تحقيق فائدة محدودة للدولة الأم. ومن أبرز الأمثلة لهذا

النمط: السياسات الديمقراطية في اليابان، وألمانيا في ظل التدخل العسكري الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية.

3- الإعارة، أو الإقراض، أو التصدير Lending:

هو نوع من النقل القسري بطريقة غير مباشرة، وهو نقل مشروط في شكل منحة، أو قرض، مشروط بإعارة سياسات معينة من خلال معاهدة ملزمة، ويتضمن إصلاحات جرى تنفيذها من قبل في بلدان أخرى. وهكذا تشي إعارة السياسة ضمنًا أن الدول، أو منظمات الحوكمة العالمية تفرض سياسات على الدول المستقبِلة مع موافقتها، أو من دون موافقتها.

وعليه تتضمن الإعارة موقفًا سلبيًّا مِن قِبَلِ حكومات الدول الوطنية التي تقبل ما تقترحه الجهات المانحة، فضلًا عن تحقيق الجهة المانحة عوائد مالية غير مباشرة؛ نتيجةَ توفير النفقات في حالة تقديم المشورة التربوية الواحدة لعددٍ من البلدان، فضلاً عن تحقيق مصالح مالية مباشرة لجهات معينة تتولى مهام توفير الكتب المدرسية، وتدريب المعلمين، وتقديم الاستشارات التربوية الأخرى.

وتحدث الإعارة عندما تقوم دولة مانحة، أو منظمة دولية بوضع شروط للبلدان الأخرى، بصفة عامة؛ من خلال نُظُم المعونة، والقروض. مثل هذه الإعارة القسرية غير المباشرة تؤثر في دول الجنوب من العالم بصفة أكبر؛ لأنها غالبًا تزعن لقبول إصلاحات معينة كوسيلة لاستقبال منحة مساعدة، مع نقص في البيانات، وضعف في القدرة المعرفية للمسؤولين الوطنيين، والمجتمعات المعرفية الوطنية عن تقييم التكلفة، والعائد لكل بديل على حدى. وعادة ما يحدث هذا النوع من النقل في الأعوام التالية لاستقلال الدول كما جرى في كازاخستان – على سبيل المثال – ما بعد الاستقلال مباشرةً إبان فترة الأزمة الاقتصادية، وعجز المصادر الحكومية؛ حيث مارست حكومة كازاخستان دورًا صغيرًا في وضع إطار مفاهيمي للسياسة التربوية، واعتمدت على التبنِّي السلبي لحزمة الإصلاحات التي عرضتها الجهات المانحة متمثلة في البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي الذين حدَّدوا بشكل أحادي ماهية السياسات المنقولة، ولماذا يتم النقل؟

ويتنامى ذلك الاختراق من قِبلْ المنظمات الدولية، فمعظم البلدان الفقيرة من العالم استقبلت مثل تلك الإصلاحات المفروضة عبر الوكالات المانحة، وهي مسلوبة "الإرادة" الاختيار، لأنها تدرك القاعدة التي تمارسها تلك المنظمات، ولعل ما يمليه صندوق النقد الدولي لدليل كافٍ على هيمنة الجهات المانحة حيث: "لا إصلاح، لا تمويل"!!

ومن الأمثلة الكاشفة للإعارة ما ينتج عن التبعية الثقافية، والاقتصادية، كما تم في نقل نظام الشهادات الثلاثي (Licence-Master-Doctorate (LMD للتعليم العالي من النظام الفرنسي إلى التعليم العالي في تونس عام 2005، وكان ذلك التجديد تم في فرنسا كنتيجة لمعاهدة بولونيا عام 1999،لتأكيد جودة التعليم العالي، ولتشجيع الحراك التعليمي الطلاب، والمعلمين، وتبنت تونس تلك

السياسات في ظل دعم مالي من الحكومة الفرنسية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي. ويُعد ذلك مثالاً على الإعارة المتضمنة نسخ إصلاحات من دول أخرى غير مناسبة للاحتياجات المحلية، وغير متَّسقة معها؛ في ظل ضغوط خارجية، متمثلة في تبعية ثقافية، واقتصادية طويلة الأجل، امتدت حتى بعد الاستقلال السياسي.

وتقبل الدول النامية تبني الإصلاحات المفروضة من قبل المنظمات الدولية، أو الدول المانحة نتيجة لتغيير الحوافز المشجعة كتسهيلات في مجال آخر، في مقابل تبني السياسة، أو من خلال تقديم المساعدات المشروطة في ظل حالة من التدهور الاقتصادي الناتج عن الأزمات، أو الاحتياج لاستثمارات في البنية التحتية يصعب أن تموَّل ذاتياً. كما يتضمن الأمر تحقيق مصالح للمانح، وليس للممنوح كما في حالة مطالبة الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الخصخصة في بعض الدول النامية من أجل تحرير أسعار بعض السلع، والمنتجات لاحقاً.

ويستدعي الاهتمام المتزايد بدراسة هذا النوع من النقل في مجال التربية المقارنة ألا تكون الدولة المُستقبِلة وحدها موضع التحليل؛ كما تكشف الدراسات المهتمة بالدول المُصدرَة، أو المنظمات الدولية المُصدرَة عن جوانب الاستفادة التي تحققها تلك الجهات المانحة، والدوافع المُحركة لها، بجانب الدراسات التي تجعل الدول المُستقبِلة للسياسات المنقولة هي مركز التحليل، والتي تكشف عن تداعيات السياسات المنقولة على النظم التعليمية في تلك الدول، وأسباب تعثر جهود الإصلاح التعليمي فيها.

4- التناغم Harmonization:

يتضمن التناغم سعياً نحو تنسيق التعاون؛ من خلال عملية تفاوض في ظل قيود تفرضها المصالح المستهدفة من خلال ذلك التنسيق، وينتج عن عملية التفاوض تلك معاهدة ملزمة بتنفيذ كل المعايير، والمبادئ، والإجراءات، التي تُقَرُّ لتحقيق ذلك التقارب المنشود بين دول متعددة.

ويحدث التناغم، والتوافق بين مجموعة من الدول المتفقة تبادليًّا على تنفيذ سياسات عامة في مجال سياسة معينة، على سبيل المثال؛ كان الهدف من "عملية بولونيا" هو إقامة "منطقة أوروبية للتعليم العالي" لتحقيق التناغم والتقارب كتداعي للإدراك السياسي بضرورة تبادل المنفعة، والوعي بتكلفة التباعد بين الدول التي يجمعها مصالح إقليمية مشتركة، أو جوار جغرافي. ويمثل ذلك التناغم أحد نُظُم الحكم الدولية في شكل معايير، ومبادئ متشابهة، ومن خلال مجموعة من الإجراءات لاتخاذ القرار لتحقيق التقارب بين توقعات القوميات الساعية لتحقيق التناغم، وتستهدف تلك الجهود تجنُّب التناقضات في السياسة، وبذل جهود مضاعفة نتيجة عدم التنسيق.

إن تحقيق التناغم لايتطلب جماعة متماسكة من الفاعلين عبر القوميين، وتوافقًا عالميًّا للدافعية، اهتماماً مشتركاً، وفرصًا متاحة/ قائمة للتفاعل فحسب، وإنما يتطلب أيضًا فعلًا سلطويًّا مِن قِبَلِ منظمات حكومية، وغير حكومية. وتشتق عمليات التقارب تلك من إدراك ضرورة التعاون مع الآخرين

من أجل أداء مهام معينة؛ لتأكيد، وإتمام، ونجاح التنفيذ، أو تجنب حدوث مشكلات نتيجة عدم التماسك.

5- المعيارية Standardization:

تمثل المعيارية التزاماً يتم الموافقة عليه اختياريًّا، يستهدف تحقيق قبول عالمي، ومِن ثَمَّ؛ يأخذ صورة إلزامية في ظل العضوية في منظمات دولية معينة. ومن بين الأمثلة على ذلك الدول القومية التي وافقت على الدخول في اتفاقات التعليم للجميع، وتبني سياسات صممت لتحقيق تعليم ابتدائي شامل للجميع. وعلى هذا النحو تجمع المعيارية بين النقل الملزم نتيجة لمعاهدة، أو اتفاقية، وبين مساحة من الاختيارية، والدور الإيجابي الذي تمارسه الدولة من خلال سنِّ قوانين معينة، واتباع ممارسات لتحقيق البنود الموجودة في الاتفاقية، بجانب كونها تريد إثبات جدارتها الدولية من خلال الوفاء بالتزاماتها.

ويدعم المجتمع الدولي، ويشجع، ويحدد مجموعة من مبادئ السياسة، والمعايير التي تُؤطِّر سلوك الدول المشاركة، من خلال عمليات تنظير يقوم بها بعض الخبراء، والمستشارين للوصول إلى تماثل معياري قائم على القواعد الجديدة، منها على سبيل المثال؛ اختبارات الأداء الدولية مثل PISA التي تسهم في توحيد القياس لمحتوى المقررات الدراسية على المستوى العالمي، ويستند اختبار PISA إلى مجموعة من المعايير يضعها، ويطورها خبراء، ومتخصصين تربويين.كما يتضمن الالتزام الموقَّع مِن قِبَلِ الدول التي تخضع لتلك التقييمات الدولية أن تقدم المستندات المطلوبة للتقييم، والالتزام بتيسير إجراء البحوث، والاستقصاءات اللازمة للتقييم. وتوقع الدول القومية على هذا الاتفاق اختياريًّا؛ نتيجةً للرغبة في تحقيق قبول عالمي.

6- التعلم النفعي Pragmatic Learning:

يحدث التعلم النفعي في ظل قوى العولمة التي تقترح تغييرات بعينها على النُّظُم التعليمية؛ حيث يتضمن التعلم النفعي شكلًا من أشكال التطور في الاستجابات فوق القومية للمشكلات الشائعة لدى عدد كبير من الدول، ويتم تطوير تلك الاستجابات في إطار الأدوات الخاصة بالسياق العولمي. ويكون لعمليات التعلم النفعي تلك تأثير على الأجندات العالمية، ومِن ثَمَّ؛ يتحدد وَفقًا لها أفضل الممارسات المتاحة للنقل للبلدان المختلفة.

وتحقق المنظمات الدولية فائدة من تصدير حل مُوحَّد لمشكلة ذات خصائص مختلفة حسب السياق، أو مجموعة المشكلات المرتبطة بها لدى دول مختلفة بتوفير تكلفة التبنِّي، والاستشارات الفنية بتقديم حلاً موحداً يُقدَّم في صورة تدريسية لصانعي السياسة في مجموعة دول مختلفة، دونما تدقيق في طبيعة المشكلات التعليمية الواقعية، ودواعي دراستها في كل سياق من تلك السياقات المختلفة؛ لذا تأتي تلك الحلول بنتائج محدودة جدًّا في مواجهة المشكلات التعليمية؛ مثال على ذلك:

اللامركزية كمقترح عام لكل بلدان العالم النامي لحل أي مشكلة إدارية في مجال التعليم، وكذلك فكرة التوسع في تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في التعليم العالي.

7- الاعتماد المتبادل Installing Interdependence:

يتضمن الاعتماد المتبادل تقاربًا في أهداف السياسة؛ بهدف التضافر من أجل حل مشكلة ذات طابع عالمي، أو بين قومي، أو مواجهة خطر عام، ويحدث ذلك حينما توافق بعض الدول على تحقيق أهداف مشتركة، حينما تعالج مشكلات تتطلب تعاونًا دوليًّا؛ مثل: تغير المناخ، وتوفير التعليم للاجئين، وفي المناطق التي تعاني أزمات، أوصراعات.

وتعتمد فكرة الاعتماد المتبادل على النُّظُم الدولية الحاكمة، والتي تفهم عالميًّا على أنها مجموعة من المبادئ، والمعايير، والقواعد، والإجراءات، التي تُتَّخذ لصنع القرار بطرق صريحة، أوضمنية، وتتقارب آراء الفاعلين فيها، وتوقعاتهم في مجال معين من العلاقات الدولية، وتلك البوصلة الخاصة بالنُّظُم الدولية الحاكمة توجَه من قبل أعمال استشاريه تقوم بها بعض المنظمات الرسمية، والتنظيمات المؤقتة التي تعمل في مجال التعليم؛ للتعامل مع مشكلات تتطلَّب العمل بطريقة تخصصية. كما حدث على سبيل المثال في ظل أزمة كورونا لفحص، ودراسة مدى تأثيرها على قطاع التعليم اشتركت اليونيسكو، والبنك الدولي وغيرهم من المنظمات الدولية الحكومية، مع مجموعة من التنظيمات المؤقتة التي أنشئت لمواجهة الأزمة بصفة خاصة، تعمل على جمع البيانات حول الظاهرة، ودراستها، وتحليلها لاقتراح حلول مناسبة لعدد كبير من دول العالم، وفقاً لذلك تتشارك تلك الجهود في تشكيل الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة، وآليات تنفيذها.

8- التعلم من الداخل Learning from Within:

التعلم من الداخل هو نوع من استخلاص الدروس بعقلانية محدودة جدًّا، من خلال ممارسين تربويين، أو مستشارين تربويين أجانب. وهو يتضمن تعلمًا من الدرجة الأولى وَفْقًا لتصنيف "هال" Hall الشهير لأنماط تعلم السياسات، بذلك يتضمن التعلم من الداخل تعديلات قليلة في الإعدادات الدقيقة لأدوات السياسة، كذلك يشمل تبنِّي إجراءات تقنية تمت ممارستها سابقاً في سياق آخر.

فعلى سبيل المثال؛ حينما يعمل معلم أجنبي في صف دراسي لبلد آخر غير الذي تدرَّب فيه؛ فإن بيئة التعليم، والتعلم التي تدرب من خلالها، والأساليب الصَّفية التي استخدمها؛ سوف تتداخل مع ما يجري في السياق الجديد. ويتضمن التعلم من الداخل تشابكًا مع السياق في مرحلة التنفيذ على نطاق محدود، وفي إطار الخبرة المحدودة للمعلم الذي أضحى معزولًا في السياق المحلي مع الوقت، ولكن خبراته السابقة ظلت مصدرًا لنقل تجربته التعليمية من سياقات أخرى، وتفاعلها مع السياق المحلي؛ لتُخرِج شكلًا آخر أكثر تناغمًا مع السياق، ويبقى ذلك يمثل تعلمًا محدودًا لضيق نطاق التنفيذ، ومحدودية الممارسات المنقولة.

ومن الأمثلة الأخرى لذلك النمط: المدارس الدولية المنتشرة في مصر، والدول النامية، والتي تقدم شهادات للتعليم الأجنبي داخل السياق المحلي، ومِن ثَمَّ؛ تتبنَّى نمط للتعليم، والتعلم من دول منشأ تلك الشهادات الأجنبية، ولكن في إطار خبرات محدودة بذلك النمط، ومِن ثَمَّ؛ تقدم شكلًا من أشكال التعلم المحدود في السياق التربوي المصري؛ من خلال الممارسات التي تستحدثها في تلك المدارس.

9- الاستعارة الصامتة Silent Borrowing:

تحدث الاستعارة الصامتة في الدول المتقدمة التي يصعب على صانعي السياسة، والمسؤولين التربويين فيها الاعتراف أمام الرأي العام بضعف النظام التعليمي، ويكون من المخجل لهم اللجوء إلى مصادر خارجية للبحث عن مداخل للتطوير، أو الإصلاح التربوي؛ لذا تتم عملية نقل السياسات، أو الممارسات من دون إشارة مباشرة لكونها مُستعارة، وإنما يتم تقديمها في صورة أفكار متفق عليها مِن قِبَلِ الهيئات المسؤولة عن صنع السياسة التعليمية على المستوى القومي.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك النمط: عملية صنع السياسة التعليمية في السويد في العقد الأول من الألفية الثالثة؛ حيث كانت السويد تحظى في الستينيات، والسبعينيات من القرن العشرين باهتمام كبير من قبل الأوساط التربوية في دول العالم التي كانت تنظر للمدرسة الشاملة في السويد كنموذج رائد، ومن ثم ترسخ لدى العامة أن النظام التعليمي في السويد نظام نموذجي لا يصح أن يلجأ لنظم أخرى لكي يستعير منها إصلاحاته. لذلك لجأ صانعو السياسة التعليمية في السويد في العقد الأول من الألفية الثالثة إلى إخفاء مصادر نقل السياسات، والممارسات المطروحة في مبادرات إصلاح التعليم السويدي مع الاكتفاء بطرح تلك السياسات، والممارسات باعتبارها وطنية.

10- استعارة الخطاب فقط Borrowing Discourse Only:

تقوم بعض الدول باستعارة خطاب السياسة فقط مع عشوائية في العمليات؛ حيث تعلن الدول تبنِّي اتجاهات حديثة في مجال التعليم مفرغة من مضمونها، ولا يتخطى الأمر سوى الإعلان عن تبنِّي تلك الاتجاهات، مع عدم وضع أيٍّ من مبادئها، وعملياتها حيز التنفيذ الفعلي. ويتضمن هذا النمط إضفاء شرعية داخليًّا؛ عن طريق الإيحاء بتحقيق النظام التعليمي لمتطلبات عالمية.

وينتج عن تبنِّي استعارة خطاب السياسة فقط عملية نقل عشوائية للسياسات، على سبيل المثال؛ منذ عام 1999م ونتيجة للانتعاش الاقتصادي تحوَّلت الحكومة الكازخستانية لتمويل الإصلاحات التربوية من مصادر داخلية، في محاولة من جانبها أن تكون أكثر إيجابيةً في تطوير أجندتها الوطنية من أجل التغيير، مِن ثَمَّ؛ كان دور الوكالات المانحة محدودًا في قطاع الخبرة التقنية. وعلى الرغم من وجود الفرصة لتبني عديد من الحلول السياسية؛ فقد استمرت الحكومة الكازخستانية في اللجوء إلى الاتجاهات الدولية، حيث ركز معظم الخطاب الحكومي على نقل المعايير الدولية، وأفضل الممارسات

في صورة تكوينات غامضة تم تعريفها مِن قِبَلِ اختيارات معينة لحلول السياسة المتاحة في إطار الأجندة الدولية.

وكانت عمليات نقل السياسة عشوائية جدًّا في هذه المرحلة، في ظل ضغط الوقت من أجل تحقيق عدد هائل من الإصلاحات، مع ضعف القدرة نتيجةً للاعتماد على الندرة الموجودة من الخبراء التربويين، وخبراء تحليل السياسة، وصانعي السياسة، ومن ثم تم النقل عن طريق استخدام المفاهيم، والحلول الدولية المتاحة في تحديد ماهيه المشكلات المحلية، مع إلصاق الصبغة المحلية بالسياسات العالمية، وتنفيذ المداخل المنقولة بطرق تكون غالبًا بعيدة الشبه عن الحلول الأصلية. لقد كان دور الحكومة في نقل السياسة محدودًا في وضع الأجندة، وتعيين المسؤوليات، وتحديد المواعيد النهائية. أما التفاصيل الخاصة بالتنفيذ الفعلي فتُتْرَك للممارسين التربويين، وكنتيجة لتدني المواصفات أصبح على كل ممارس أن يكتشف بشكل مستقل الخبرات الدولية، ومن خلال نصائح مِن قِبَلِ مجموعة من الخبراء المتنوعين والمختلفين فيما بينهم، فإن الممارسين يتبنَّون غالبًا لغة الإصلاح فقط، أو بعض المداخل، والمفاهيم المنقولة بشكل انتقائي، ويتم وضع إطار مفاهيمي لها على المستوى المحلي، من خلال إظهار شَبَه ضئيل للمداخل الأصلية. إن العديد من الأفكار العالمية تفقد جوهرها، وجدواها أثناء نقلها، وترجمتها، وينتج عن ذلك صورة مشوهة من الإصلاحات. وهكذا يتضح من تحليل طبيعة استعارة خطاب السياسة فقط، وتأثيره في السياسات التعليمية في مرحلة التنفيذ أهمية بُعد نواتج عملية النقل في التمييز بين الأنماط التربوية المختلفة.

11- الاستعارة المسببة Borrowed Purposefully:

تستخدم مفردة استعارة السياسة كمرادف لتبني، واستيراد، ونقل سياسة معينة، حيث يتسم ذلك النقل بكونه تبنِّي واعٍ لسياسة ما في سياق معين من سياق آخر، وعن غرض، ويتطلب درجة معينة من الوعي بعمليات استعارة مفهوم، أو أداة، أو نموذج، ويستخدم في سياق آخر. في استعارة السياسة يكون التركيز على الدول المستقبِلة، والتي يتعامل فيها صانعو السياسة مع ممثلين من دول أخرى توظف سياسة معينة، ويزور الممثلين الموقع ذاته، وهم عادةً يقصدون بوضوح استيراد سياسة. تتم عملية الاستعارة المسببة في إطار محاكاة، ونسخ سياسات معينة، تستهدف بوضوح ملاءمة السياسة، وتعديلها من أجل السياق المحلي.

وتتضمن الاستعارة تكييف مداخل السياسة، أو أدواتها، أو بِنْيَتها؛ مع الشروط المحلية، ولإضفاء الشرعية على الإصلاح يُنظر لذلك كتجديد للسياسة، وكنموذج؛ حيث إن ممارسة السياسة يمكن أن تُرصد مِن قِبَلِ نُخب السياسة، ومحللي السياسة في مكان آخر؛ من أجل الوقوف على الدروس، والرؤى التي تُشكِّل السياسات في الدولة الأم، فعلى سبيل المثال؛ يتم الرجوع لبريطانيا كنموذج لدولة رائدة في الخصخصة.

وتستند عملية اختيار الدول موضع الاستعارة على التشابهات الملموسة بين الدول؛ حيث يشترك صانعو السياسة، والخبراء في اقتراح الدول التي تمثل نظائر ملائمة يُعتمد عليها في تبني السياسة، وقد يُستند إلى العلاقات الاجتماعية، والثقافية بين الدول في تحديد الدول مصدر السياسات؛ حيث تحقق تلك العوامل نوعاً من "التقارب النفسي"، فضلاً عن التشابه الثقافي، واللغوي مما يجعل متخذو القرار ينظرون لتلك الدول كمصدر لتقديم بدائل، وخيارات السياسة لديهم، كما في حالة مجموعة الدول العربية التي تربطها عوامل الجوار، واللغة، والدين.

ويحظى نمط الاستعارة المسببة باهتمام كبير من قبل الباحثين في ميدان التربية المقارنة، وهو أكثر أنماط النقل دراسة، وتحليلاً لطبيعته كعملية، ولتداعياته على السياسات التعليمية، وقد كان لاهتمام الباحثين بدراسة الاستعارة دور إيجابي كبير في تطوير أدوات، ومفاهيم تحليل الاستعارة بصفة خاصة، والنقل بصفة عامة.

12- التعلم المحدود Circumscribed learning:

يتضمن هذا النمط تعلمًا من الدرجة الثانية يتميز بإعادة تشكيل الأدوات، في ظل اختبارات محدودة، وتقديم لتقنيات جديدة للسياسة، متضمنًا عوامل سياسية، وإستراتيجية واضحة، يتسم بالتصاعدية والعقلانية المحدودة. ويختلف التعلم من الدرجة الثانية وَفْقًا لتصنيف "هال" عن التعلم من الدرجة الأولى في أن احتمالات التغيير الناتج عن النقل أكبر في التعلم من الدرجة الثانية؛ حيث إن تراكم فشل السياسة يزيد الجدل حول كفاءة المؤسسات القائمة، فضلا عن أن تنامي اللايقين يمكن أن يدفع صُنَّاع القرار لإعادة التقييم، والنظر في التطويرات في السلطات الأخرى للإلهام، إن ذلك يمكن أن يقود إلى إصلاح مؤسساتي أكثر موضوعيةً، ويتسم بالضبط الدقيق.

إن التعلم المحدود هو تعلم أقل سعياً، وأقل ترويًا؛ في تحقيقه للتكيف مع السياق؛ مثل: إرسال طلاب للدراسة في الخارج، وإنشاء مدارس للتعليم الغربي، أي: أن تحقيق التكيف، والملاءمة مع السياق لا يكون مستهدفًا بحد ذاته، ولكنه يحدث كعملية تدريجية تبادلية، أو لصالح النموذج الغربي على حسب كل حالة.

13- النشر Dissemination:

النشر هو نمط من التبنِّي المتعاقب للتجديد في السياسة، مع غياب أي دليل إمبريقي على النسخ الواعي، أو استخلاص الدروس، أو التعديل للملاءمة. ويستدعي هذا المفهوم فكرة العدوى، وإن كان من المفضل استخدام مفردة النشر Dissemination بدلًا من الانتشار Diffusion؛ حيث يعكس النشر مستوًى من الفعل، والتأثير، فهو عملية تتضمن نشاطًا، بينما الانتشار يتضمن قَدْرًا من السلبية، بحسبانها عملية غير مقصودة. ويشير ذلك التمييز بين مفردتي النشر، والانتشار إلى الدور الذي يقوم به أطراف فاعلة، ومهمة في عملية النشر.

ويزداد انتشار سياسة ما حينما يصل معدل تبنيها لنقطة معينة، وتصبح رائجة لدى دول كثيرة، غير الدول التي نشأت بها وصممتها، ويتضمن النشر عدم يقين صانعي السياسة حول أي من السياسات هو الأكثر تأثيراً، ومن ثم يلجأون إلى نسخ السياسات التي ينادي بها الخبراء، وتعتنقها الدول الرائدة. ويعتمد النشر في أغلب الأحيان على وجود مجموعة من الأفكار المهيمنة، ويرجع تبني تلك الأفكار على نطاق واسع إلى الثقة الناجمة عن تبريرها نظرياً من قبل هيئات علمية عالمية تُقرها، وتعتبرها الممارسات الأفضل حول العالم، ومن ثم تؤثر بشكل كبير جداً في الإصلاحات المقترحة للعديد من الدول، وتتضمن تلك العملية تغيراً في الأفكار لدى تلك الدول.

كذلك تعتمد عمليات النشر على تواتر الاستشهاد بتجربة دولة رائدة في مجال ما؛ لذا فإن البدائل المتاحة لتغيير السياسة تعتمد في الكثير من الأحيان على حالات محدودة جداً، هي الأكثر شهرةً، ومن ثم الأكثر انتشاراً. كما إن عملية النشر قد تعتمد على مجرد "ملخصات" تعريفية عن النظم التعليمية في الدول الأكثر نجاحاً، أو ذات المخرجات الأفضل. ويتم توظيف تلك "الملخصات" المحدودة من دون تقييم للمعرفة الكلية المتاحة عن السياسات، والممارسات المتبناة فضلاً عن طبيعة السياقات التي نشأت فيها، وعلاقتها بها.

فحينما تحوز دولة ما على انتباه عالمي نتيجةً لما حققته من نتائج إيجابية وَفْقًا للمقاييس الدولية في مجال التعليم، فمن المتعذر اعتبار توجيه الانتباه لتلك الدول، ونقل سياساتها كإعارة، وإنما هو عملية نشر للتجربة يحدث نتيجة النظر للسياسات التعليمية في تلك الدول باعتبارها نموذجًا، ومِن ثَمَّ؛ فإن تلك الدولة تُعد ضمنيًّا مُصَدِّرة لسياساتها التعليمية للبلدان الأخرى. من هنا ينشأ سؤال مهم: ما الاستفادة التي يمكن أن تحققها البلدان المصدِّرة حينما تُنقل سياساتها التعليمية للبلدان الأخرى؟. وتشترك المنظمات الدولية الحكومية في تلك العملية عن طريق توظيف معارفها الفنية لإقناع البلدان بتبنِّي سياسات معينة؛ من خلال تقاريرها السنوية، وقواعد بياناتها حول أفضل الممارسات، والمساعدات، والإرشادات الفنية.

ويمكن تفسير تبنِّي سياسات معينة، ونشرها؛ من خلال بعض المنظمات الدولية التي تعمل كشبكة للنخب السياسية عابرة الحدود القومية، تتألف من فاعلين يتشاركون في الدافعية، والخبرة، والمعلومات؛ حول مشكلة مشتركة. وفي هذه الحالة لا ينجم تقارب الحلول المقترحة من قبل أعضاء تلك النخبة عن التشابه في مُحدِّدات المشكلة لدى عدد كبير من الدول، وإنما يرجع إلى محدودية المعرفة، والخبرة، وتركيز الانتباه على مشكلة تعليمية شائعة فقط، فضلًا عن اهتمام مشترك بإعادة تطبيق حلها لدى دول أخرى.

ويوجه الاهتمام البحثي بالنشر كأحد أنماط النقل إلى دراسة الأنماط التي تنتشر وَفقًا لها السياسات، والخصائص المميزة جغرافيًّا، وبنيويًّا، للبلدان التي ربما تعتبر مصدراً لها. كذلك تشير أدبيات نشر

السياسة أن ذلك يتم بالتدريج عبر مدة زمنية ممتدة، حيث تحدث عمليات توزيع، وتشتيت للأفكار، والممارسات من مصدر شائع، أو نقطة نشأتها، بمعنى: حدوث تغييرات تدريجية في السياسة مع التقدُّم في المعرفة، والوعي، أو مزيد من التأخر، والتشوش في المعرفة بطبيعة المصدر الأصلي للنقل.

ويُميز "ديل" بين التناغم، والنشر، عن طريق اختلاف طبيعة العمليات، والمبادرة، وأبعاد القوة المتضمنة في النشر، والتي يغلب عليها إستراتيجية وضع أجندة، ويعطي مثالًا على ذلك المنظمات فوق القومية؛ مثل: منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية OECD، ويتضمن عملها الإيحاء للقوميات الأعضاء، وغير الأعضاء بضرورة الاتجاهات المستقبلية. وتختلف منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية عن الاتحاد الأوروبي في تَوْسِعَتها نطاق المشاركين فيها من خارج أوروبا؛ لتشمل دولًا من خارج القارة، كذلك التقييمات التي تقوم بها في مجال التعليم؛ مثل: برنامج تقييم تحصيل الطلاب دوليًّا PISA، والذي أضحى يُمثِّل واحدًا من أشهر التقييمات الدولية واسعة النطاق لتحصيل الطلاب، والمستخدم في ترتيب النُّظُم التعليمية على مستوى العالم من حيث مستوى جودة التعليم بالاستناد للمُخْرَجات التعليمية، ولا يشمل ذلك الاختبار بلدان أوروبا فحسب، وإنما يتَّسع ليشمل كل الدول الساعية لتقييم تحصيل طلابها؛ من خلال منافسات على مستوى دولي؛ بما يجعل السياسات، والأجندات المقترحة لتلك المنظمة تحظى بانتشار عالمي.

وتُميِّز الأدبيات بين نوعين من النشر، وهما: النشر المباشر، والنشر من خلال وسيط. النشر المباشر يتميز بديناميات مثل: الكتلة الحرجة، أو نقاط التحول، حينما تقوم وحدات سياسية بتبنِّي سياسات معينة سيتبع الآخرين ذلك بشكل أكثر سرعةً. أما النشر من خلال وسيط فيُفهم بكونه عملية نقل مؤسساتية؛ من خلال تأسيس شبكات لتدفُّقات المعلومات، والاتصالات، وضمن النشر بوسيط يمكن الوصول للمعلومات بشكل متزامن من خلال أي فاعلين مشتركين من منظمات دولية، أو مجتمعات معرفية، أو شبكات تأييد عابرة للحدود...، تساعد في تيسير، وتسريع الاتصالات، وتدفقات المعلومات، والبيانات.

ومن أمثلة النشر المباشر في مجال التعليم تبني نظام الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي، وإنشاء هيئات لضمان الجودة في النظم التعليمية، وهي سياسات انتقلت من دول المنشأ إلى الدول الأخرى بشكل متنامي، وغير متزامن، أما عن النشر من خلال وسيط فمن أبرز الأمثلة الاعتماد على المنصات الإلكترونية في التعليم كأحد أبرز سياسات مجابهة تداعيات أزمة كورونا على قطاع التعليم، والتي انتشرت لدى مجموعة كبيرة من الدول في آن واحد؛ نتيجة لبعض برامج المساعدات المقدمة من صناديق تمويل التعليم الموجهة للدول النامية من جهة، ومن جهة أخرى اعتبار عملية التعلم الإلكتروني أحد البدائل الرئيسة المقترحة من قبل المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم لمواجهة الأزمة، فضلا عن تسويق شركات البرمجيات لأنفسهم كمقدمي خدمة.

14- الإشارة لمرجعية Referencing:

للتمييز بين السياسة المرجعية من جهة، وتعلم السياسة، واستعارة السياسة من جهة أخرى؛ فإن السياسة المرجعية لا تتضمن نقلًا فعليًّا، بل نقلاً شحيحًا للسياسة، أو الممارسة فحسب، وإنما تُسهِم في توفير البيانات التي تُشكِّل الحلول المحلية. إن الإشارة لمرجعية، أو السياسة المرجعية قد تتضمن قدرًا ضئيلًا من الاهتمام الأصيل بالتعلم من الآخرين، فهي مجرد بيان لدعم قرارات نقل فعلي لسياسة، أو ممارسة معينة، وعلى الرغم من ذلك فإنها ربما تؤثر في الحلول المحلية.

ويرجع انتشار فكرة الإشارة المرجعية إلى تداعيات العولمة، والمتضمنة لتحديات عامة تواجه البلدان في ظل الاقتصاد العالمي، وسرعة انتشار المعلومات، والتواصل المتنامي بين الخبراء التربويين، وزيادة الطلب على تقييم النُّظُم التعليمية باستخدام المعايير الدولية. إن من بين أهم الأهداف، أو الأغراض وراء الإشارة المرجعية الدولية في السياق الراهن؛ تعيين، وإنشاء، وإضفاء الشرعية على الإصلاح التربوي، فلكي تكون واثقًا آمنًا في عصر التنافسية، لابد أن تشير إلى تبني سياسات من نماذج ناجحة. ومن أبرز الأمثلة على استخدام الإشارة المرجعية في نظم التعليم ما حدث في "هونج كونج"؛ حيث استخدمت تلك الفكرة بغزارة في العقود الماضية، من خلال الإشارة إعلامياً، ومن خلال التقارير التربوية لمفاهيم، وممارسات تعليمية من نظم تعليمية متقدمة لإضفاء الشرعية على الإصلاحات التعليمية.

15- تنافسية تُفضي إلى محاكاة Competition Turned to Emulation:

يتضمن ذلك النمط من النقل تنافسًا يُفضي إلى المحاكاة، في صورة عمليات تعلم متبادلة، وهي شكل من أشكال النقل الاختياري. تستهدف تلك العملية تقليل تكلفة التبنِّي باتباع إطار عام من السياسات مِن قِبَلِ أحد الدول المتنافسة ليقوم بتطوير أحد جوانب تلك السياسات، ويقوم الطرف الآخر بتبنِّي تلك السياسات مع تطوير الجوانب الأخرى لينتفع بها كلا الدولتين، وهكذا تعمل كلا الدولتين بالتبادل في الأدوار، والمحاكاة على تنمية، وتطوير مجموعة من السياسات، التي تخدم الخط العام، أو التوجه العام لسياسة الرأسمالية؛ مثلًا، وانعكاساتها، ومتطلباتها على القطاعات الأخرى.

وتعتمد فكرة المحاكاة على الملاءمة باستحضار موقف، أو دور، فصانعو السياسة غير مهتمين بحلول السياسة الفاعلة والمؤثرة، في حين أن الحكومات ربما تقلد ما تفعله البلدان المشابهة؛ لمجرد أنهم أقران. إن المنافسة الاجتماعية، أو التكافؤ البِنْيَوي يشير إلى علاقة تشارك بين تكوينين تتضمن تقليد التكوينين بعضهما البعض. وقد ترجع عمليات المحاكاة لتلك التشابهات البنيوية بين دول الجوار؛ حيث تمثل تغيرات السياسة التعليمية في دول الجوار ضغوطاً نحو التغيير؛ نتيجة لعوامل القرب، والتواصل، وتشابه اللغة في بعض الأحيان، بما ييسر على الرأي العام في الدول المجاورة التعرف على تلك السياسات مما يمثل موجهاً نحو تبنيها.

وقد تتم المحاكاة بين أكثر من طرفين كما في حالة ما يقوم به "مكتب التربية العربي لدول الخليج"؛ حيث تتضمن ممارساته، وأنشطته المتمركزة حول القطاع التربوي على مستويات البحث التربوي، والسياسات، والممارسات التعليمية التي تعرض تجارب الدول الأعضاء في مجال التعليم، وأبرز اتجاهات التطوير المتبناة لدى مجموعة دول الخليج، مما يدعم فرص التنافسية، والتبادل، والتعاون في بناء، وتشكيل السياسات، والممارسات التعليمية بين تلك الدول.

كما تعتبر المحاكاة في ظل تنافس نمط خاص من الاستعارة، يحدث بالتوافق، والملاءمة بين الأطراف المشاركة في الاستعارة، والإعارة، لكن في كثير من الأحيان يكون من المتعذر التوصل إلى دليل على حدوث الاستعارة، ويتعذر كذلك تحديد مَن المُستعير، ومَن المُعير. والمثال الأبرز على ذلك النمط سلسلة نقل السياسات المتبادلة بين بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية في فترة حكم رئيسة الوزراء البريطانية "مارجريت ثاتشر"، والرئيس الأمريكي "رونالد ريجان"؛ حيث إن صانعي السياسة في البلدين كانوا يعملون وَفقًا لأُطُر مرجعية أيديولوجية متشابهة، ومِن ثَمَّ؛ تكررت عمليات النقل المتبادل للسياسات بين الدولتين، فضلا عن إنتاج مبادرات سياسية متوازية.

ويعتمد البحث الحالي تصنيف نمط المحاكاة التنافسية باعتباره نمطًا خاصًا جدًّا، يصعب اعتباره استعارة، لأنه يختلف في باقي خصائصه المميزة عن الاستعارة، على الرغم من أنه في بعض الأحيان تنتفي الأدلة الملموسة على عمليات الاستعارة، ومصادرها، ويرجع ذلك لطبيعة العملية ذاتها، والممارسات الحكومية التي تخفي المصادر الفعلية، والأدلة على عمليات الاستعارة كعملية فرعية لصنع السياسة التعليمية. إن الغرض من إخفاء المصادر هو إضفاء الشرعية على ممارسات التنفيذ في ظل غياب المصدر الأصلي، الذي يعتبر معياراً لتقييم نجاح السياسة من عدم، لكن في حالة المحاكاة التنافسية يتعذر التمييز بين الدولة المُصدرة، من الدولة المُستقبلة؛ لأن العملية تبادلية مثلما في حالة "ريجان- تاتشر"، فهي حالة خاصة جدًّا لا يمكن تعميم باقي خصائصها على عملية الاستعارة بصفة عامة؛ لذا لزم أعتبار المحاكاة التنافسية كنمط منفصل عن الاستعارة .

16- تعلم عقلاني كامل Perfect Rational Learning:

تتضمن عملية التعلم العقلاني الكامل نقلًا مبنيًّا على الاطِّلاع، والاستفادة من الدروس السلبية باعتبار الدروس من أماكن أخرى كقصص تحذيرية لتجنُّب أخطاء التبنِّي، والتطبيق، كما يشمل تغييراً في الأفكار ناتج عن الاستنباط العقلاني من خلال الملاحظة، والتحليل العلمي،كذلك يتضمن تغييرًا تدريجيًّا فعَّالًا قائمًا على اشتراك جميع الفاعلين في العملية؛ حيث تتضمن عملية التعلم العقلاني الكامل وضعَ كلِّ الفاعلين الممكّنين في مجال السياسة مَوضعَ الاعتبار، وكذلك المنفِّذين على أرض الواقع، وتأثيرهم جميعًا في عمليات النقل. كما يتضمن الاختبار العلمي للمنقول بالتجريب قبل التبنِّي، فضلًا عن ضرورة تحقُّق الاستيعاب الداخلي لتغيير السياسة.

تبدأ عملية التعلم باستخلاص للدروس من سياسات، وممارسات الغير مما قد ينتج عنه نظرية قد يثبت فيما بعد عدم صحتها، ومن ثم دحضها، وقد يخلص صانعو السياسة لاستنتاجات غير صحيحة من خلال ملاحظاتهم لسياسات، وممارسات الدول الأخرى، الأمر الذي يتطلب تحليلاً علمياً دقيقاً لتلك السياسات، والممارسات لاستخلاص الدروس بعقلانية قائمة على تطبيق مناهج بحثية علمية مدققة.

ويُعد استخلاص الدروس بعقلانيةٍ أحد الأجزاء المتضمنة في عملية التعلم العقلاني الكامل؛ لأن التعلم يتضمن تطويع ما تم استخلاصه عقلانيًّا في مراحل التنفيذ الفعلية، وذلك غير متضمن في استخلاص الدروس، فالتعلم يتخطَّى مجرد التبنِّي المبدئي للفكرة، والوعي بمدى ملاءمتها للسياق إلى خطوات تنفيذها بنجاح، وتقييم عمليات التنفيذ؛ بما يتضمنه ذلك من إمكانيةٍ لتعديل المسار، فضلًا عن مشاركة الفاعلين من صانعي السياسة، والمنفذين في العملية.

نشأت فكرة تعلم السياسة في ميدان علوم السياسات؛ حيث يشار إلى استخدام البيانات، والمعلومات لصنع قرارات السياسة كتعلم. يركز تعلم السياسة في الجزء الأكبر منه على المرحلة الخاصة بسير عملية السياسة، ويمكن أن نطلق عليها صياغة، أو تشكيل السياسة، والتي يقوم فيها صانعو السياسة بطريقة مقصودة بتجميع المعلومات من أجل بلورة اختيارات بطريقة علمية بالاستناد إلى خبرات السياسة الماضية، أو التنبؤات حول السياسات الجديدة. ويشمل هذا التعلمُ فحصَ البدائل المتوافرة في السياق العالمي، أو التي يمكن رصدها من خلال زيارات لبلدان أخرى، أو من خلال الملاحظة، والقراءة عن بُعد للوثائق ذات العلاقة؛ حيث إن تعلم السياسة يركز على صناعة القرارات المعتمدة على البيانات، وربما يحدث أو ينجم عن سياسة لم يتم اعتمادها بعدُ؛ لأن صانعي السياسة اعتبروا أنها غير ملائمة، أو غير مرغوب فيها للسياق المحلي. وكذلك يتضمن التعلم تحليل للتكلفة، والعائد الناتج عن تبني كل بديل متاح على حده.

كما يحدث التعلم حينما تظهر أدلة جديدة تُغير في قناعات صانعو السياسة، ويمكن أن يتم التعلم مباشرة من خلال الخبرة الذاتية، أو بالإنابة من تحليل ممارسات الآخرين، كذلك يتعين الانتباه إلى إن التعلم لا يحدث حين يتبنى صانعو السياسة التحولات السياسية لدى الآخرين، لكن يبدأ التعلم حينما تتغير قناعاتهم عن سبب، ونتيجة التغيير. بذلك يتضمن التعلم تغييراً في الأفكار، لا تغيير في الدوافع.

وَفْقًا لتصنيف "هال" لأنماط التغيير إلى ثلاث درجات، فإن التغيير من الدرجة الثالثة يتضمن تحوُّلًا جذريًّا في تسلسل هرمي للأهداف، ومجموعة الأدوات الموظَّفة لتوجيه السياسة، كما يتضمن تعديل الأفكار لدى المشاركين البارزين في السياسة بالاعتماد على بِنْية مفاهيمية مختلفة تمامًا لمشكلات السياسة، كما لا يقتصر ذلك التغيير على تأسيس الفصائل السياسة، وإنما استلهام الأفكار، والرؤى مِن قِبَلِ القوى المجتمعية الأوسع، وسيكون دور الجهات المنظمة -مثل: الجمعيات المهنية، والاتحادات التجارية، والمجموعات الترويجية- موضع اعتبار. كما تمثل القدرة على استقبال فشل

السياسة، وإعادة تعريف الاهتمامات، كذلك قدرات تلك الفصائل في وضع لغز لأنفسهم يتضمن تشخيص المشكلات الفعلية، وإدراكهم لتلك القدرة هو الأكثر أهميةً في مواضع السياسة؛ لضرورة مشاركة تلك الفصائل ضمن عمليات تشكيل السياسة، وتنفيذها. بذلك يمثل التعلم العقلاني التام تعلمًا مستندًا للاستخلاص العقلاني للدروس من جهة، وتوسيع دائرة الفاعلين لتشمل المستويات المشاركة في التنفيذ من جهة أخرى.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) الذي يتضمن مقارنة بين الأنماط الستة عشر للنقل التعليمي في ضوء مجموعة الأبعاد التي تم الاستناد إليها في بناء التصنيف، والتي استخدمت للتمييز بين الأنماط التي تم عرضها لنقل السياسات، والممارسات التعليمية، وتتضمن تلك الأبعاد: درجة الاختيار المتاحة للمُستقبِل، ومَن هم الفاعلون؟، ومِن أين تم النقل زمانيًّا، ومكانيًّا، أو من قطاع آخر غير قطاع التعليم؟ وموضوع النقل، والذي يتضمن أهداف السياسة، وبِنْيتها، ومحتواها، وأدواتها، والتقنيات الإدارية، والأيديولوجيات، والأفكار، والمفاهيم، والدروس السلبية، والإيجابية، ودرجات النقل، ونواتج السياسة فشل أو نجاح، ومدى وضوح عملية النقل، وموضع الجدوى من النقل، والأطراف المشاركة، ومصدر المبادرة، والسلطة، وطبيعة التأثير في التعليم، ومرحلة صنع السياسة المتأثرة بالنقل.

ولقد كان المسعى الرئيس للدراسة الحالية استخلاص هذا التصنيف المقترح لأنماط نقل السياسات، والممارسات التعليمية عبر تحديد مجموعة الأبعاد اللازمة للوقوف على السمات المميزة لكل نمط من تلك الأنماط، والتناول الشامل لكل أنماط ظاهرة النقل، والتمييز بين تداعيات كل منها، وطبيعة، ومدى تأثيره في السياسات التعليمية، والخطط الإصلاحية؛ حيث يمكن استخدام هذا التصنيف كأداة تحليلية يُستند إليها في تحديد نمط السياسة التعليمية، ومن ثم يتسنى فهم طبيعتها بدقة من خلال تحديد النمط الذي تنتمي إليه في التصنيف، حتى يسهل تحليل نتائجها، وتداعيتها على النظام التعليمي.

المراجع

المراجع العربية

ب.، بييري، لورا، و تور، جوك هيوا. "فهم النقل أو التحول التربوي." مستقبليات 38، العدد الرابع (2008) : 769-794. http://search.mandumah.com/Record/705617

جواكين، برونر، خوسيه. "العولمة والتعليم والثورة التكنولوجية." مستقبليات 31، العدد الثاني (2001) : 157- 178 http://search.mandumah.com/Record/18890.

س.، إبراهيم، علي. "سياسات نقل الخبرة التعليمية وصنع السياسة في مصر." مستقبليات 40، العدد الرابع (2010) : 765- 791. http://search.mandumah.com/Record/707574

عبد الرحمن، ولاء حسن. "نقل السياسات، والممارسات التعليمية في ميدان التربية المقارنة: رؤية تاريخية تحليلية." مجلة التربية – جامعة الإسكندرية 33، العدد الأول (2023) : 403-433.

لوبيز، روبريه، فرانسيسكو. "العولمة والتعليم." مستقبليات 33، العدد الثالث (2003): 319-333. http://search.mandumah.com/Record/19441.

محمود، إيناس أحمد فتحي. "قضايا نقل السياسات التعليمية: دراسة مقارنة عبر ثقافية منذ نشأة التربية المقارنة حتى عصر العولمة." رسالة دكتوراه غير منشورة كلية التربية جامعة حلوان. 2018.

المراجع الأجنبية

Bartarm, Brendan. 2018. "Comparative and International Education." Pp. 1–6 in *International and Comparative Education: Contemparay issues and Debates*, edited by B. Bartarm. New York: Routledge.

Bender, Katja, Sonja Keller, and Holger Willing. 2014. *The Role of International Policy Transfer and Diffusion for Policy Change in Social Protection – A Review of the State of the Art*. Vol. 14.

Dobbin, Frank, Beth Simmons, and Geoffrey Garrett. 2007. "The Global Diffusion of Public Policies: Social Construction, Coercion, Competition, or Learning?" *Annual Review of Sociology* 33:449–72. doi: 10.1146/annurev.soc.33.090106.142507.

Dolowitz, David, and David Marsh. 1996. "Who Learns What from Whom: A Review of the Policy Transfer Literature." *Political Studies* 44(XLIV):343–57. doi: 10.1111/j.1467-9248.1996.tb00334.x.

Green, Andy. 2016. "Series Editor." P. 4,6 in *The Handbook of Global Education Policy*, edited by and A. V. Karen Mundy, Andy Green, Bob Lingard. UK: WILEY Blackwell.

Lingard, Bob, and Jenny Ozga. 2007. *The RoutledgeFalmer Reader in Education Policy and Politics*. New York: Routledge Taylor& Francis Group.

Phillips, David. 2009. "Aspects of Educational Transfer." Pp. 1061–77 in *International Handbook of Comparative Education*, edited by R. Cowen and A.Kazamias. Springer Science + Business Media B.V.

Phillips, David. 2021. "Policy Borrowing in Education: Frameworks for Analysis." Pp. 139–50 in *Third International Handbook on Globalisation, Education and Policy Research*. Switzerland: Springer Nature Switzerland AG 2021.

Phillips, David, and Kimberly Ochs. 2004. "Processes of Education Borrowing in Historical Context." Pp. 7–24 in *Educational Policy Borrowing: historical perspectives*. united kingdom: Symposium Books.

Phillips, David, and Michele Schweisfurth. 2008. *Comparative and International Education: An Introduction to Theory, Method and Practice*. London: Cotinuum Interational publishing Group.

Portnoi, Laura M. 2016. *Policy Borrowing and Reform in Education: Globalized Processes and Local Contexts*. New York: Palgrave Macmillan.

Rappleye, Jeremy. 2012. *Educational Policy Transfer in an Era of Globalization: Theory- History- Comparison*. Frankfurt: Peterlang.

Steiner-Khamsi, Gita. 2004. "Introduction: Globalization in Education: Real or Imagined?" Pp. 1–6 in *The global politics of Educational Borrowing and Lending*. Teacher College, Columbia University.

Steiner-Khamsi, Gita. 2012. "Understanding Policy Borrowing and Lending: Building Comparative Policy Studies." Pp. 3–18 in *World Yearbook of Education 2012*, edited by G. Steiner-Khamsi and F. Waldow. New York: Routledge.

Verger, Xavier Bonal (Volume editor)Eve Coxon (Volume editor)Mario Novelli (Volume editor)Antoni. n.d. "Education, Globalisation and the State Essays in Honour of Roger Dale." Retrieved December 15, 2021 (https://www.peterlang.com/document/1059193).